

PROVISIONAL

A/44/PV.39
13 November 1989

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد أدوكي (نائب الرئيس)	(الكونغو)
شم :	السيد غاربا	(نيجيريا)
شم :	السيد صلاح (نائب الرئيس)	(غامبيا)

- التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي [٨٢]
- (و) البيئة : تقرير الأمين العام
- برنامج العمل المؤقت
- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- (١) مذكرة من الأمين العام بإحالة تقرير الوكالة
- (ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أدوكي (الكونغو) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٨٢ من جدول الاعمال (تابع)

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

(و) البيئة : تقرير الأمين العام (A/44/256 و Corr.1 و Add.1 و 2)

السيد أتوبو (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد وُضَّح ممثل

ماليزيا من قبل ، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، الخطوط العريضة لاهداف المجموعة بشأن المسائل المتعلقة بمؤتمر ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية . وتشارك أوغندا تمامًا رئيس المجموعة في الآراء التي عبّر عنها .

نود أن نبدأ من فرضية أساسية . وهي أنه لا يجوز أن تتحول شواغل البيئة إلى مسألة أخرى تكون مشار خلاف بين الشمال والجنوب . فاليوم ، تتجاوز مسائل البيئة حدود الاوطان والاقاليم . وآثار المطر الحمضي وتسرب الاشعاع النووي لا تقف عند حدود الدول . ويترتب على ارتفاع درجة حرارة العالم وارتفاع مستوى المياه في البحار آثار بعيدة المدى على المناطق المنخفضة في كوكبنا . وتهدد كل هذه العوامل بقاءنا إذا لم نتخذ جميعا اجراءات متضافرة للتصدي لها . وهذا يعني أن كل فرد منا لابد أن يعي مسؤوليتنا العالمية عن حماية البيئة في أقاليمنا ، لكن علينا أن نأخذ فسي الاعتبار آثار سياساتنا وأعمالنا على الدول والمناطق الأخرى أيضا .

إن البيئة تحدد شكل الحياة ؛ ولا يمكن أن تكون هناك حياة بدون البيئة . ومن ثم ، فبينما نضطلع بأنشطتنا الاقتصادية الرامية إلى تنمية اقتصاداتنا وتطويرها ، علينا أن ندرك أن هذه التطورات تفرض مطالب على بيئتنا ، وعلينا نحن أن نخفف من أثارها على تدهور البيئة ، فهذا التدهور يهدد النظم التي تقيم أود الحياة ، وهي لذلك مصدر قلق عميق لأي انسان رشيد .

لقد بدأنا ندرك الآن أن موارد هذا الكوكب ليست بلا نهاية ، وأن الانسان لن يستطيع أن يستمر في استغلالها إلى الأبد . والسؤال الذي يتعين طرحه الآن هو كيف نواجه

المستقبل بالنهج الحالي المتبع في التنمية ونحن ندرك تماما أن موارد هذا الكوكب محدودة ، ونعرف أثر أنشطتنا في تدهور البيئة .
ينبغي أن يبدأ عصر جديد تعتمد فيه الحياة في المستقبل على التكامل بين التنمية والشواغل البيئية ؛ عصر جديد يجري فيه تقدير التكلفة الصحيحة للتنمية على أساس تأثيرها على الموارد .

وفي هذا كله ، يجب أن نراعي ألا نضر باحتياجات الاجيال المقبلة أثناء سعيها للوفاء بالاحتياجات الماسة للجيل الحالي .

وتتبع المشاكل البيئية اليوم من مصدرين أساسيين . أحدهما هو الانتاج والاستهلاك المفرط ، والآخر هو تدهور البيئة بسبب الفقر . وفي حالة منطقتنا ، أي المنطقة الافريقية ، نجد أن السبب الاساسي لتدهور البيئة يرتبط ارتباطا مباشرا بالفقر . ورغم أننا توجهنا دائما للعالم الخارجي بالقول بأن الفقر وضغوط البيئة مرتبطان ارتباطا لا ينفصم ، فإن ذلك العالم لم يفهمنا ولم يقدر ما قلناه على نحو كاف . وتوضح الدلائل أن الغابات تُزال حتى تستخدم الاراضي لأغراض الزراعة ، وحتى يستخدم الخشب كوقود . وبسبب الفقر ، يتعذر تنفيذ برامج اعادة التشجير .

ولكن بالرغم من الفقر ، فإن افريقيا مقتنعة بأن هذا التدهور يمكن أن يعكس مساره إذا تحققت أشياء معينة واتخذت الخطوات الصحيحة في الاتجاه السليم .

وقد عقد المؤتمر الافريقي الاقليمي الاول المعني بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار في كمبالا بأوغندا ، في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وذلك عملا بقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ اللذين طلبا عقد مثل هذه المؤتمرات على أساس عالمي لمناقشة تحديات ادارة البيئة والتنمية القابلة للاستمرار ، باعتبار ذلك متابعة مباشرة لتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعنون "مستقبلنا المشترك" . وبعد ذلك المؤتمر وضعت افريقيا الآن جدول أعمال تحركاتها على النحو الوارد في اعلان كمبالا .

وتُستمد الافكار الاساسية لاعلان كمبالا ولجدول الاعمال أساسا من فكرة المؤتمر : وهي تحديات ادماج الاعتبارات البيئية في البرامج الوطنية القابلة للاستمرار لأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية - أي بايجاز ، كيفية اتباع نمط للتنمية يكون قابلا للاستمرار ومقبولا اجتماعيا في الوقت ذاته .

وترتب على ذلك تحديد سبعة أهداف لها الاولوية ، وهي : أولا ، التحكم في التغيرات والضغوط الديموغرافية ؛ ثانيا ، تحقيق الاكتفاء الذاتي في الاغذية والامن

الغذائي ؛ ثالثا ، ضمان الاستخدام الكفء والمنصف لموارد المياه ؛ رابعا ، تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة ؛ خامسا ، الوصول بالانتاج الصناعي إلى الحد الأمثل ؛ سادسا ، المحافظة على الأنواع النباتية والحيوانية والنظم البيئية ؛ سابعا ، منع التصحر وعكس اتجاهه .

وكان النهج الذي أُخذ به هو ضرورة أن توضع برامج عمل لمجالات الأولوية السبعة جميعا ، وأن يتركز الاهتمام على التدابير العملية اللازمة لتحقيق هذه الأولويات بشكل متكامل . وهذا هو السبب في أن الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التعليم والتخطيط والمالية حضروا المؤتمر ، بالإضافة إلى ممثل المرأة والشباب والمنظمات غير الحكومية ، فهؤلاء وهم الذين سيكونون مسؤولين عن نجاح البرامج . وعلى ذلك فالتركيز منصب على النهج المتكامل ازاء المشاكل المشتركة . والواقع أن العمل في هذا الاتجاه بدأ حتى قبل صدور اعلان كمبالا وقبل وضع برنامج العمل . وكان من المبادرات الهامة في هذا الاتجاه انشاء الهيئات الحكومية الدولية المكلفة بتنسيق ادارة البيئة ، مثل اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، والهيئة الحكومية المعنية بالجفاف والتنمية ، ومؤتمر الجنوب الافريقي لتنسيق التنمية ، والمؤتمر الوزاري المعني بالجفاف والتصحر .

كما أن هناك برامج اقليمية ، بعضها مخصصة بالكامل لادارة البيئة ، وبعضها به عناصر قوية لادارة البيئة . وبرنامج عمل القاهرة ، وبرنامج عمل كليمنغارو الخاص بالسكان ، هما من البرامج التي بدأ تنفيذها بالفعل . وقد لا يكون العمل فيها جاريا على ما يرام ، وقد لا يكون أثرهما ملموسا على نطاق واسع بسبب مختلف القيود المتعلقة بالموارد ، ولكن المقصود بها هو معالجة المشاكل المشتركة بشكل متكامل .

ولذا ينبغي النظر إلى جدول أعمال افريقيا على ضوء ظروفها الخاصة ، ولاسيما ظروف فقرها المدقع . وقد يكون من المفيد ، لتوضيح ذلك ، أن نلقي نظرة على نقطتين من نقاط الأولوية التي حددتها افريقيا لنفسها .

فماذا يعني تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة فيما يتعلق بافريقيا ؟ يمثل الخشب في معظم بلدان افريقيا ما يقرب من ٨٠ في المائة من جميع

الاحتياجات إلى الطاقة لأغراض الطهي والتدفئة والاضاءة . ويستخدم الخشب بمستوى منخفض من الكفاءة مما يؤدي إلى استنزاف الغابات بمعدل لا يمكن استمراره . وكانت نتيجة ذلك واضحة في فقد الغطاء النباتي ، مما يؤدي إلى مشاكل أخرى مثل نقص خصوبة التربة ، وتآكل التربة ، ونقص الموارد الوراثية ومدى تنوعها .

ومن المحتمل العمل على عكس هذا الاتجاه والعودة إلى استخدام مصادر متجددة للطاقة مثل الكهرباء المولدة من المصادر المائية . وفي حالة أوغندا ، وهي حالة عدد من البلدان الأخرى في المنطقة ، فإن امكانيات تطوير هذا المصدر مازالت من أكبر آمالنا في الوصول إلى مصدر للطاقة رخيص ونظيف ويتسم بالكفاءة . وعندما يُستغل هذا المصدر فإنه سيزيد من قدرتنا على الاسهام في حماية البيئة ويساعدنا على تحقيق تنمية حقيقية لبلداننا .

وماذا يمكن أن يقال عن الوصول بالانتاج الصناعي إلى الحد الأمثل باعتباره من الاهداف ذات الأولوية ؟ وما ارتباط ذلك بالمسألة البيئية في المنطقة ؟ كلنا نعلم أنه لا غنى عن العلم والتكنولوجيا للتحكم في البيئة . فمن يملك معرفة وثيقة بالعلم والتكنولوجيا يكون في وضع أفضل بالنسبة لاستخدام الطبيعة لمصلحته .

ولا توجد قارة متخلفة عن غيرها في هذا المجال بقدر تخلف القارة الأفريقية ، بحيث أصبحت الطبيعة هي التي تسيطر على الأحداث ولا يقف في طريقها حائل . وسواء تحدثنا عن الجفاف أو السيول ، عن الأمراض أو الجوع ، سنجد دائما أن العنصر الرئيسي كان عجز القارة عن ترويض الطبيعة ، وضعف قدرة القارة على استخدام الطبيعة لصالحها .

يُستنتج من ذلك أنه إذا أرادت القارة أن تحقق أي قدر من التنمية على أسس مستمر ، يجب أن تبدأ الآن في تطوير القدرة على استثمار الطبيعة لصالحها . فالسيول التي تأتي الآن يجب أن تروض بواسطة السدود ، وأن تستخدم للتغلب على حالات الجفاف أيا كان وقت وقوعها أو مكانه ، وذلك بأسلوب سليم بيئيا وقابل للاستمرار .

وعلى ذلك ، فإن تنمية افريقيا تستلزم استخدام العلم والتكنولوجيا الاستخدام الأمثل . ونحن جميعا نرى أن الذين استطاعوا أن يطوعوا الطبيعة لصالحهم هم الذين حققوا التنمية ، وأن الذين لم يتمكنوا من ذلك هم الذين تخلّفوا عن الركب .

ومن حسن حظنا أننا نعرف من تجربة غيرنا أن هذه التكنولوجيا يجب أن تكون سليمة وأن نقتصد في استخدام الموارد . أي بايجاز ، إننا نسعى إلى تكنولوجيا نظيفة ومنخفضة التكلفة ، ولكنها مع ذلك قادرة على تحقيق المراد بأكبر قدر من الكفاءة .

لقد أفضنا في الحديث لنبيين إلى أي مدى كان الفقر ، قبل أي شيء آخر ، هو العامل الرئيسي في تدهور بيئتنا ، وأن تخفيف هذا الفقر عنصر لا غنى عنه في الاستجابة العالمية المجدية لمواجهة المخاطر التي تهدد البيئة . ولا بد من تهيئة الظروف المواتية للانتعاش الاقتصادي العاجل والتنمية القابلة للاستمرار إذا أردنا أن نوقف تيار التدهور المتزايد . أما الظروف الحالية ، بما فيها برامج التكيف الهيكلي ، على النحو الذي تطبق به حاليا ، فلم تنجح إلا في زيادة الحالة تفاقمها .

بالإضافة إلى ذلك ، وحتى يستطيع مؤتمر عام ١٩٩٣ أن يعالج المشاكل البيئية المتعددة التي تواجهها ، يجب عليه أن يواجه مسألة الموارد - المالية والغنية والاعلامية - وكيفية توفيرها للبلدان النامية حتى تتمكن من معالجة ما يواجهها من مشاكل . ونحن على استعداد لسماع أية اقتراحات في هذا الصدد .

ويتطلب نجاح المؤتمر جهاز تحضير كفؤ وفعال . وحتى تكون اللجنة التحضيرية ذات تمثيل واسع ، ينبغي تشكيل لجنة مخصصة جامعة للجمعية العامة حتى تكون انعكاسا للطابع الشامل للمؤتمر .

واللجنة التحضيرية الجامعة هذه ستتطلب دعماً في الخدمات التقنية ؛ ولذلك ، يقترح إنشاء أمانة خاصة لتيسير هذه المهمة . ويمكن امدادها بالموظفين وتوفيرهم من أمانات الوكالات والهيئات المختصة القائمة في الأمم المتحدة ، وتحت تنسيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

ونحن لا نعتقد أن اللجنة التحضيرية يجب أن تكون مقصورة على مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، إذ أن المؤتمر لن يحرص نفسه بالمشاغل البيئية وحدها ، ولكنه سيضم مسائل تنموية أيضاً . وفي نظرنا أن خير من يقوم بذلك لجنة تحضيرية جامعة تابعة للجمعية العامة .

وقد سلّمت وفود عديدة من التي أسهمت في مناقشة هذا البند ، بأن مسألة البيئة هي مسألة في غاية الأهمية لجميع البلدان . لذلك ، فإن من المهم جداً لنا جميعاً أن يتم إنجاز العمل التحضيري باشتراك أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء . وعليه فإننا نعتقد عن يقين أن نيويورك توفر المكان الأكثر جدوى من حيث التكاليف لهذا العمل التحضيري .

هذا مع عدم المساس بأحكام الفقرة الرابعة من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ أولا التي تؤكد الجمعية العامة فيها على المبدأ العام القائل بأن هيئات الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم جميعاً بالتخطيط لاجتماعاتها في مقرها .

وإذ يُعد لمؤتمر ١٩٩٢ ، من المهم أن نذكر أنفسنا أنه من الآن فصاعداً علينا أن نتعلم التعاون مع الطبيعة بإصلاح ما دمرناه والكف عن المزيد من تدميرها ، وفي بيانها اللامح الذي ألقته ممثلة بربادوس في الجلسة العامة حول هذا البند ، استشهدت بمثل أفريقي نعتقد أن له صلة بالإعداد لهذا المؤتمر ، والقائل :

"عامل الأرض معاملة حسنة .

إنها ليست شركة لك من والديك ؛

وانما أمانة أودعها أولادك في يديك" .

وعلى المؤتمر أن يعمل فعلاً على تحقيق ذلك في توصياته من أجل النهوض بأعباء مستقبلنا المشترك .

السيدة ثورب (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

ترينيداد وتوباغو تقر الآراء التي عبّر عنها الممثل الدائم لماليزيا ، والذي تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ . إن وفد بلادي يود الآن أن يركّز أساسا على اعتبارات أخرى لها أشارها ليس على الترتيبات الملموسة والمؤسسية لمؤتمر ١٩٩٢ بشأن البيئة والتنمية فقط ولكن أيضا على الأفكار والمداولات التي ينبغي لها إثراء العملية التحضيرية ، وفي نهاية المطاف ، المؤتمر نفسه .

قبل عشرين سنة ، لاحظ الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد يوشانت أنه :
"للمرة الأولى في تاريخ الانسانية تبرز أزمة تشمل العالم برمته ...
وذلك فيما يتعلق بعلاقة الانسان مع بيئته" .

وتلى ذلك انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستكهولم عام ١٩٧٢ ثم ولادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتكون النقطة المحورية في منظومة الأمم المتحدة للأنشطة الهادفة إلى الحفاظ على البيئة . إن وفد بلادي يود أن يعرب عن تقديره للمساهمة القيمة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال .

وبالرغم من واقع أن الأمم المتحدة كانت قادرة على تناول الأزمة البيئية في مرحلة مبكرة ، إلا أن كلمات الأمين العام تشير القلق إذ يقول :

"فإن العلامات اليومية التي تدل على أن كوكب الأرض قد أصبح معطلا

ومنهكا تشير قلق العالم" . (A/44/1 ، ص ٢٨)

إن الأزمة المتطورة ظاهرة الآن على الصّعد الوطنية والاقليمية ، والعالمية . فعلى المستوى الوطني ، من أكثر المشاكل الحاحا تعرية الغابات عن طريق اعداد الأرض لزراعة المحاصيل وانتاج العلف ، وقطع الاشجار للأغراض التجارية ، وجمع خشب الوقود ، وبرامج الاسكان . وفي أماكن كثيرة يعقب تعرية الغابات خسارة فادحة في التربة ، وتفاقم الجفاف والفيضانات وتوقف امدادات المياه وانخفاض في انتاجية الأرض . ويمكن أن تؤدي أيضا إلى تدمير بيئة الحيوان والنبات وما ينجم عن ذلك من انخفاض في التنوع البيولوجي - وهي عملية تُرى بوضوح أكبر في البلدان الجزيرية الصغيرة ذات النظام الايكولوجي الهش .

إن الهيئة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، والتي قدّمت تقريرها في ١٩٨٧ ، قد لاحظت أن نصف الوصفات الطبية التي يجري توزيعها تتركز في أصولها على كائنات برية . وقدرت الهيئة أن حجم التجارة الدولية لكل المواد المشتقة من هذا المصدر تصل إلى ما يربو على ٤٠ بليون دولار سنويا . وقد خلصت الهيئة بناء على ذلك إلى أن خسارة المواد المستخدمة في تطوير أدوية جديدة وادخال طرق صناعية جديدة ، بالإضافة إلى خسارة موارد الجينات الضرورية لتحسين المحاصيل الزراعية ، تحمل تكاليف اقتصادية باهظة .

إن التكنولوجيا الحالية هي مصدر آخر من مصادر التحدي الخطير الذي يواجهه البيئة ، فعلى الصعيد الوطني ، فإن ايداع المواد الخطرة والنفايات السامة في الحفر الأرضية والاستخدام المفرط للمخصبات الزراعية ، والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب ، التي تجد طريقها إلى المياه الجوفية والغذاء ، ما تزال تشكل تهديدات خطيرة طويلة المدى . وهناك أيضا تهديدات مباشرة وقصيرة المدى متأتية عن الحوادث الصناعية ، مثل التسرب الذي حدث في مصنع المبيدات في بوبال ، بالهند ، والذي تسبب في وفاة ما يزيد عن ألفي شخص وأصاب بالعمى والأذى مائتي ألف آخرين .

لكن بعض الحوادث الصناعية يمكن أن تترك آثارها على المستوى الاقليمي الاوسع بفعل عجز الانسان عن احتواء الخراب : إن الحريق الذي شب في أحد المستودعات في سويسرا وتسبب في تسرب كيماويات زراعية ، ومذيبات وزئبق إلى نهر الراين ، مما نتج عنه موت ملايين الأسماك وتهديد مياه الشرب في جمهورية ألمانيا الاتحادية وهولندا ، إنما هو مثال على ما يحدث . ومن هذا القبيل أيضا انفجار المفاعل النووي "تشيرنوبل" الذي نشر الاشعاعات النووية عبر أوروبا ، وزاد من مخاطر الاصابات بالسرطان بين الناس .

وعلاوة على ذلك ، فإن عقودا من الأنشطة الصناعية في البلدان المتقدمة قد وضعت ضغوطا كيماوية : من تلوث الهواء إلى الأمطار الحمضية على الغابات المدارية . وفي أوروبا قيل بأن هناك حوالي ٣١ مليون هكتار من الأشجار تبدو عليها آثار الضرر الناتج عن تلوث الهواء .

وفي اقليمنا نفسه ، فإننا نعاني من قلق بالغ إزاء الاخطار التي تشكلها الحركة الكثيفة لناقلات النفط في المنطقة . ومن خلال تجربة ناقلة النفط "فالديز" رأينا حجم الضرر المدمر الذي يحدثه تسرب النفط في منطقة ذات توازن ايكولوجي حساس ، وهذا ما عبّر عنه وزير الخارجية والتجارة الدولية عندما تحدث في الجلسة العامة يوم ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ عندما قال :

"وبالنسبة لنا في منطقة الكاريبي ، فإن الحفاظ على البيئة هام بشكل خاص لأنها تشكل مهد صناعتنا السياحية ، ذلك القطاع الدينامي في الحياة الاقتصادية للعديد من بلداننا" . (A/44/PV.25 ، ص ٧٦)

إن المشاكل البيئية على المستوى العالمي قد نتجت عن الآثار المتراكمة للأنشطة على المستويين الاقليمي والوطني . والمشكلتان الاكثر إلحاحا اللتان تواجهاننا الآن هما اضمحلال طبقة الأوزون والاحتباس الحراري .

إلا أن ارتفاع درجة حرارة الجو هي أكثر مشاكل عصرنا البيئية العالمية خطيرة . وهي تتجلى في تغيرات مناخية كبيرة إلى حد يكون له آثار مدمرة على صلاحية كوكبنا ككل للحياة والإنتاج . وتشير المعلومات الحالية إلى أن تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو أصبح ضعف ما كان عليه قبل الثورة الصناعية ، وهذا من شأنه أن يرفع درجة حرارة الجو بمقدار ١,٥ إلى ٤,٥ درجة مئوية قياسا إلى متوسط درجات الحرارة قبل الثورة الصناعية .

وسيؤثر ارتفاع درجات الحرارة بهذا القدر على العديد من الخواص الفيزيائية للنظم الأرضية . إذ سيرتفع منسوب البحار حوالي متر ، مما يفرض سلامة البلدان النامية الجزرية للخطر . وستمغر مساحة بعضها نتيجة لطغيان البحر عليها ؛ وقد يختفي البعض الآخر . وستعم الفيضانات العديد من المناطق الساحلية المنخفضة ، ويزداد تسرب المياه المالحة إلى مستودعات المياه الجوفية ، وستغرق مناطق أشجار المانغروف ، وستدمر مناطق تكاثر بعض الأسماك الهامة تجاريا . وقد يؤدي ارتفاع الحرارة المتوقع أيضا إلى زيادة درجة حرارة سطح البحر ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة تكرار الأعاصير والعواصف الاستوائية .

وعلى الجبهة الاقتصادية ، يقدر أن حوالي ٥٠ في المائة من سكان المناطق الساحلية قد يتعرضون للتشريد ، مع ضياع الأراضي والممتلكات ، مما يخلق مشكلة لاجئين خطيرة لم يسبق لها مثيل على صعيد العالم .

إن انبعاث ثاني أكسيد الكربون قد أفرد بوصفه السبب الرئيسي المسؤول عن تأثير الدفيئة إذ أنه مسؤول عن نصف المشكلة تقريبا . ويقال إن الأنشطة الصناعية وانحسار الغابات في الجنوب واستهلاك الوقود الأحفوري في الشمال هي المسؤولة بصورة رئيسية عن إطلاق ثاني أكسيد الكربون . وغازات الدفيئة ، التي تنطلق بصورة رئيسية من البلدان المتقدمة النمو ، مسؤولة عن الـ ٥٠ في المائة الأخرى من ارتفاع درجة حرارة العالم . وتشمل هذه الغازات أكسيد النيتروز الناجم عن استخدام أنواع الوقود الأحفوري الثقيلة وعن تزايد الأنشطة الزراعية ؛ كما تشمل غاز الميثان وهو المكون

الرئيسي للغاز الطبيعي ، ونسبة منخفضة من الاوزون ؛ ومركبات كلوريد الكربون
الفلورية .

ونظرا لان أزمة البيئة ظهرت على صعيد وطني وإقليمي وعالمي ، فإن وفدي يبري
أن تمدينا لهذه المشكلة يجب أن يكون منسقا وذا ثلاث شُعَب . ونحن نرحب بالعمل الذي
تقوم به بالفعل منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في إدارة الغابات
الاستوائية . وينبغي التوسع في مبادراتها لتشمل جميع البلدان النامية ويجب معالجة
الاسباب الرئيسية لاستنزاف احتياطي الغابات في البلدان النامية . كما يجب توسيع
العمل الذي يقوم به برنامج الامم المتحدة للبيئة في مواجهة مشكلة المطر الحمضي
ليشمل المناطق الاخرى التي تحيط بالخطار بغاباتها الاستوائية .

وينبغي أن تكون المساعدة التقنية للبلدان النامية بشروط منصفة ومقبولة
جزءا هاما من الاستراتيجية على الصعيد الوطني . وينبغي أن تتاح المساعدة في جميع
المجالات التي لها أثر على البيئة ، بما في ذلك إعادة تدوير الفضلات الصلبة - وهي
من المجالات ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية الصغيرة ، نظرا لان مساحتها محدودة .
ويعتبر اتفاق بورت أوف سبين لإدارة بيئة الكاريبي والحفاظ عليها نموذجا
لنوع التعاون الاقليمي الضروري للهجوم الشامل على أزمة البيئة . وقد كان هذا
الاتفاق نتاجا لمؤتمر وزراء مجتمع الكاريبي المعني بمسائل البيئة ، الذي انعقد في
وقت مبكر من هذا العام ، وكانت له ثلاثة أهداف هي : تحقيق وعي أكبر بأهمية القضايا
والاحتياجات المتصلة بإدارة بيئة الكاريبي وحمايتها ، والصلة بين البيئة
 والتنمية ، وتحديد المسائل المتعلقة بالبيئة التي يجب أن تعطى أولوية الاهتمام في
 المنطقة ؛ وتحديد النهج التي تتيح تنسيق ورصد الأنشطة والوكالات والموارد الاقليمية
على نحو أفضل .

وعندما نتناول مشكلة البيئة على الصعيد العالمي ، يجب أن ندرك أنه يتحتم
تعريف الامن على نحو يأخذ في الحسبان الحقائق المعاصرة في مجالات البيئة . وتقول
اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية أن النفقات العسكرية في العالم تصل إلى

تريليون دولار أمريكي في العام - أي ٢,٥ بليون دولار أمريكي في اليوم - وأنها لا تزال في ازدياد . وعليه ، فإن الانفاق العسكري العالمي ليوم واحد يكفي لتغطية النفقات السنوية - ١,٢ بليون دولار أمريكي - لخطة العمل للغابات الاستوائية على مدى خمس سنوات . والنفقات العسكرية لمدة يومين آخرين تكفي لمواجهة نفقات تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمواجهة التصحر ، وهي النفقات التي تقدّر بـ ٤,٥ مليون دولار سنوياً على مدى عشرين عاماً .

وفي مواجهة الأزمة على صعيد عالمي ، يتعين أن تؤخذ في الحسبان مشاكل البلدان النامية أيضاً . وقد أوضحت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية أن الفقر هو أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في سياسات الجنوب غير السليمة بيئياً . ولذلك ، وجّه نداء لقطع التزامات جديدة لتنمية العالم الثالث مع استخدام ممارسات اقتصادية تتفق والاحتياجات البيئية .

كما خلصت اللجنة العالمية أيضاً إلى أن المستوى الراهن لخدمة الديون في العديد من البلدان المدينة لا يتفق والتنمية القابلة للاستمرار . فالبلدان المدينة مضطرة لاستخدام جزء كبير من فائض تجارتها لخدمة الدين - وهذا الوضع يفرض عليها الاعتماد إلى حد بعيد على مواردها غير المتجددة . وعليه ، فإن تخفيف مشكلة الديون أمر ضروري . وهذان مجالان فقط من المجالات العديدة التي تتطلب إجراء عاجلاً .

وينبغي أن يخطى تطوير تكنولوجيا نظيفة بالأولوية في البحث والتنمية . وعلاوة على ذلك ، يجب تطوير أساليب تتيح للبلدان النامية الوصول إلى مصادر المعلومات الرئيسية في مجال العلم والتكنولوجيا . ويتعين إيجاد آليات لإعادة تدفق التكنولوجيا الملائمة إلى البلدان النامية . ومن شأن هذه المبادرات أن تساعد على تنظيف الصناعات "البذرة" وأن تعزز تنمية البلدان النامية ، في الوقت الذي تتحاشى فيه خلق "جيوب للتلوث" . ويمكن أن يُستوفى هذا العمل برصد إلقاء النفايات بإنشاء وحدات وطنية ترصد الشركات والسفن التي تشارك في إلقاء النفايات الخطرة بصورة غير قانونية في أراضي البلدان النامية أو في مياهها الإقليمية أو في المناطق الاقتصادية

الخاصة ، وتبادل المعلومات بشأن هذه الشركات والسفن - وقد اقترح هذا النهج في الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لبلدان حركة عدم الانحياز في هاراري .

والامم المتحدة هي القادرة على وضع أية استراتيجية فعالة لوقف مشاكل البيئة العالمية والحفاظ على البيئة للأجيال المقبلة . وفي أوائل عام ١٩٨٩ ، بدأ تنفيذ بروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنزف طبقة الأوزون بعد أن بلغ عدد التوقعات عليه ٤٦ توقيعاً ، من بينها توقيع احدي المنظمات الدولية . وبروتوكول مونتريال ، الذي نجم عن مفاوضات أجريت تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، يمثل نقطة تحول دبلوماسية في التعاون الدولي بشأن مشاكل البيئة ، ويمثل سابقة هامة لغيره من الاتفاقات المتعددة الأطراف . وينبغي لمؤتمر عام ١٩٩٣ أن يبنى على تجربة مونتريال ، إلا أنه يجب أن يكون أوسع نطاقاً منه . إذ ينبغي للمؤتمر أن يتناول جميع مشاكل البيئة على الصعيدين العالمي والاقليمي ، وأن لا يُغفل في نفس الوقت الصلة بينها وبين المشاكل الوطنية . وينبغي له أن يولي الاهتمام أيضاً لتنمية البلدان النامية ، وغير ذلك من الاستراتيجيات المكتملة من أجل تحقيق تنمية قابلة للاستمرار .

ونظراً لأن المؤتمر سيبحث مشاكل تهم العالم بأسره ، فإنه ينبغي للعملية التحضيرية ولمؤتمر عام ١٩٩٣ نفسه أن يوفر أحكاماً لمشاركة جميع ممثلي المجتمع الدولي .

إن إنشاء الامانة وعقد الجلسات التحضيرية في مكان يمكن أن تمثل فيه كل الدول الاعضاء سيكون أفضل خيار لهذا الغرض . والخيارات الاخرى أقل جاذبية ، نظرا للموارد المحدودة للبلدان النامية ، ولاسيما بلدان الجزر الصغيرة ، والبلدان الاقل نموا ، ونظرا لضيق الوقت نسبيا قبل بدء العملية التحضيرية . ويمكن النظر في إنشاء الصندوق الذي اقترحه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشيء من التفصيل ، بغية تيسير مساهمة الخبراء المحليين في البلدان النامية في العملية التحضيرية ، واشتراك تلك البلدان في مؤتمر ١٩٩٢ الذي يبرجج عقده في البرازيل .

وفيما يتعلق بالعملية التحضيرية ، فمن رأي وفدي إن إنشاء لجنة جامعة تابعة للجمعية العامة هو أفضل سبيل لتيسير الاشتراك الفعال للبلدان النامية ، ولاسيما بلدان الجزر الصغيرة ، والبلدان الاقل نموا . وينبغي أن تعقد تلك الاجتماعات في نيويورك ، حيث تمثل كل الدول الاعضاء ، مما يسمح بسلامة التنسيق والاستمرارية للوفود . ولا يساورنا شك في أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن يلعب دورا نشطا في الآلية التحضيرية ويمكن أن تقام شبكة تضم عددا من الوكالات لنضمن إفادة اللجنة الجامعة من خبرة الهيئات والمنظمات الاخرى داخل منظومة الأمم المتحدة . ووفدي مقتنع أن الامانة ستظلع بوظيفتها الداعمة على نحو أفضل فعالية إذا وجدت حيث تعقد الاجتماعات التحضيرية .

وأخيرا ، أود أن أشير إلى أن وفدي قد انضم إلى غيره من الوفود في ثلاث مناسبات سابقة ، مؤيدا اختيار البرازيل موقعا لمؤتمر ١٩٩٢ . وينتظر وفدي هذه الفرصة ليؤيد ، مرة أخرى ، عرض حكومة البرازيل باستضافة المؤتمر .

السيد زابوتوكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

المناقشة المثيرة والواسعة النطاق الجارية هنا ، بالإضافة إلى الوثائق المعروضة حول البند ، تؤكد أن مسألة البيئة أصبحت تتصدر المناقشات السياسية في المحافل الدولية . وقد لاحظنا تحول الاهتمام في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ،

وفي الدورة الخامسة عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وفي دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصيفية . ولأن بلدي يقع في قلب أوروبا ، فإنه يعلق أهمية كبيرة على نظر المشاكل الملحة في مجال حماية البيئة في إطار دورة المتابعة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا المعقودة حاليا في صوفيا .

ونحن نعتبر أن التزايد في توافق الآراء في المجتمع الدولي حول الحاجة إلى تفكير بيئي جديد ، وإلى سعي مشترك لإيجاد حلول للمشاكل البيئية الملحة من خلال تكثيف التعاون البيئي الدولي هو أهم جانب من جوانب المناقشات الجارية . ونحن نرحب بهذا الاتجاه لأننا ندرك أنه لن يكون في الوسع ضمان ظروف ملائمة لمعيشة الاجيال الحاضرة والمقبلة من الجنس البشري ما لم تحسم المشاكل البيئية المتراكمة التي لم تقدر آشارها على الطبيعة وعلى الإنسان زمنا طويلا . وقد برزت العوامل البيئية بشكل أكثر وضوحا باعتبارها عنصرا جديدا في العلاقات الدولية ، وفي حياة البلدان فرادى . ولذلك فمن الضروري أن نتناول بجدية مسألة القضاء على الاخطار المتنامية للحالات البيئية الطارئة ، وأن نحد من تعرض البلدان للأخطار البيئية ، وينبغي تيسير ذلك بالمقترحات التي تدعو إلى التفكير في تحديد المشاكل والأخطار البيئية ، ورصدها ، وتقييمها ، والوقاية منها .

وقد أيدت جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢ ، وتعلق أهمية خاصة على عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والتحضير له . ونحن نعتقد أن عقد المؤتمر في فترة يتزايد فيها نشاط المجتمع الدولي في ميدان حماية البيئة هو خطوة تشدد الحاجة إليها ، وذات أهمية بعيدة المدى .

وتنتظر تشيكوسلوفاكيا من المؤتمر أن يعجل بتنفيذ التدابير الوضعية والدولية الراهنة من أجل تنمية سليمة بيئيا ، وقابلة للاستمرار لجميع بلدان العالم ، وإرساء الاساس لتدابير جديدة من هذا القبيل . وفي رأينا أنه ينبغي للمؤتمر ألا يكتفي باستعراض منجزات العشرين سنة الماضية في المجال البيئي منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة

الأول المعني بالبيئة البشرية عام ١٩٧٢ وحسب ، بل عليه ، أيضا ، أن يحدد المشاكل والاختطار البيئية الكبرى التي تواجه أجيال الجنس البشري الحاضرة والمقبلة ، وأن يرسم الاستراتيجية السياسية الأساسية للمنظمات الدولية في العقد القادم ، وكذلك لهيئات منظومة الأمم المتحدة ، ولجميع بلدان العالم . ويتعين أن تتناول هذه الاستراتيجيات الطابع العالمي لمشكلة البيئة ، وكذلك بعض جوانبها الفردية ، وأن تشمل أيضا تأثير تنوع أنماط الإنتاج والاستهلاك الراهنة في العالم على البيئة . وفي نفس الوقت ، قد يكون من المفيد أن يعتمد في المؤتمر جدول زمني للإجراءات المحددة المؤدية إلى حل أخطر المشاكل البيئية .

وفيما يتعلق بنطاق المؤتمر وأهدافه ومضمونه وعنوانه ، فنحن نعتقد أن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/44/256) ، والضميمة المرفقة به ، وكذلك قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٣ . المستكمل بالقرار ٣/١٥ الذي اتخذته مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تفسح المجال لمناقشة عملية وبناءة . ونحن نؤيد عقد المؤتمر في البرازيل ، ونعرب عن تقديرنا لحكومة البرازيل لعرضها استضافته . وعلينا أن نحسم فورا الجوانب المتعلقة بالتنظيم . والميزانية ، والموظفين ، ونمضي قدما في التحضير العملي للمؤتمر .

وفي رأينا أنه ينبغي أن تبدأ المناقشة في المؤتمر من التسليم بأن تدهور البيئة التدريجي ينطوي على أخطار أيكولوجية تعرض الحضارة الإنسانية ذاتها للخطر . وفيما يتعلق بتعدد المشاكل البيئية وتداخلها ، يتعين التشديد على الجوانب التالية : ضرورة أن تكون التدابير والإجراءات المقترحة ، ذات طبيعة متعددة القطاعات ، وإدماج المطالب البيئية في البرامج الاقتصادية والانمائية ، وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى في مواجهة التحديات البيئية ، وذلك بتطوير التعاون الدولي البيئي ، والبحث عن الطرق والوسائل لزيادة فعالية تنفيذ المعاهدات والاتفاقات القائمة المقترحة في ميدان البيئة .

وينبغي أن تتضمن توصيات المؤتمر الترتيبات المالية والتقنية لعمل مشترك تقوم به البلدان المختلفة في النهوض بتنمية سليمة بيئيا وقابلة للاستمرار ، وينبغي أن تعمل على تنفيذها البلدان المتقدمة صناعيا والبلدان النامية على السواء . ونحن ندرك في نفس الوقت أن أكثر البلدان النامية لا تستطيع اليوم أن تحسم مشاكلها البيئية الحرجة بفعالية نظرا لمشاكلها الإنمائية الخاصة . ولذلك فنحن نؤيد تعزيز آليات الدعم القائمة ، وإيجاد آليات جديدة لتمكين تلك البلدان من الوفاء بالمعايير الجديدة على نحو يعزز أولوياتها الإنمائية . وفي رأينا أن مما يحقق الغرض المنشود أن ينشأ صندوق دولي للبيئة لتغطية نفقات الخطوات الفردية والجماعية التي تتخذ من أجل تنفيذ توصيات المؤتمر .

إن بلدي الذي يؤيد عقد المؤتمر على أعلى مستوى ممكن ينوي أن يشترك بنشاط في أعماله التحضيرية . ونحن نؤيد فكرة إنشاء أمانة مستقلة للمؤتمر تكون مهمتها ، بالإضافة إلى معالجة المسائل التقنية ، تحضير مواد أساسية يعدها الخبراء لمختلص البنود الموضوعة على جدول الأعمال . ونتوقع أن يشارك خبراءنا ، في إطار العملية التحضيرية ، في مناقشة الموضوعات التي ستطرح على المؤتمر .

السيد بيبولسنغرام (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلدي في البداية أن يشكر السيد ممطفى طلبه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لبيانه الاستهلالي الشامل الذي أدلى به في اللجنة الثانية بشأن موضوع البيئة . ويوافق وفد بلدي على أن أزمة البيئة الحالية تتطلب "ما لا يقل عن الشورة في إدارة الشؤون الدولية" ونوافق أيضا على أن "الأمم المتحدة هي آخر وأفضل أمل لبيئتنا البشرية المعرضة للخطر" .

وقد استمع وفد بلدي باهتمام بالغ لكل البيانات التي أدلى بها الممثلون هنا حتى الآن بشأن موضوع البيئة . ويسعدنا أن نلاحظ أن قضايا البيئة تحظى بالاهتمام الدولي الجاد الذي تستحقه في هذا المحفل وفي محافل أخرى أيضا .

وتختلف الشواغل البيئية إلى حد كبير باختلاف درجة التنمية . فالبلدان المتقدمة النمو تنحو إلى التركيز على إزالة العناصر التي تهدد جودة الحياة ، مثل النفايات السامة والمواد الكيميائية السامة . وتتوافر لديها الارصدة والخبرة اللازمة لرصد الاتجاهات البيئية وتعميم الاجراءات الوقائية والعلاجية على حد سواء .

أما في البلدان النامية فإن الفقر والزيادة الكبيرة في عدد السكان والتنافس الشديد على الموارد الطبيعية تجعل حماية البيئة أكثر صعوبة بكثير . فالموارد الطبيعية تستغل وتستنزف بسرعة وتتعرض البيئة للتدمير بشكل متزايد .

وتشهد تايلند نمو اقتصاديا سريعا ، غير أن التصنيع تصاحبه مشاكل بيئية معقدة . فبيئتنا تتدهور ، والماء والهواء كلاهما يتلوث ، ومواردنا الطبيعية تستنزف . وبارتدياد عدد المصانع والسيارات تشهد مدننا زيادة تشير القلق في مستوى أول أكسيد الكربون .

وخلال العقد المنصرم جرى استغلال الغابات الاستوائية في تايلند بشكل مفرط عن طريق اقتطاع أجزاء منها بالمخالفة للقانون وقطع الأشجار بصورة مبالغ فيها . وقد ثبت ضرر الممارسة التقليدية للزراعة بالقطع والحرق ، وهي ممارسة منتشرة بين سكان المناطق المرتفعة . وقادت هذه الأنشطة إلى فقدان غاباتنا وتدهورها وتعرية التربة بشكل خطير وإلى السيول المفاجئة .

وفي العام الماضي شهد جنوب تايلند سيلا مفاجئا خطيرا ترتب عليه عدد كبير من الضحايا وتسبب في الخراب ، إذ دمر الكثير من القرى دمارا كاملا . وكان رد فعل حكومة تايلند الملكية سريعا . وقد عهت حكومة بلدي أيضا إلى معهد تشولابهورن للبحوث بدراسة وتنفيذ خطط تهدف إلى إنعاش البيئة وإلى تهيئة سبل العيش للسكان في المناطق التي تضررت بالسيول وتتولى صاحبة السمو الملكي الاميرة تشولابهورن رئاسة معهد تشولابهورن للبحوث ، والاميرة نفسها من كبار العلماء ، كما أنها باحثة واستاذة في الكيمياء ، وهي أصغر بنات صاحبي الجلالة ملك وملكة تايلند .

وتتخذ حكومة بلدي إجراءات عديدة لحماية تراثنا الطبيعي . وبغية النهوض بالوعي العام بقضايا البيئة ، خصص عام ١٩٨٩ "عاما لصيانة الموارد الطبيعية وحماية البيئة" وحُظِر قطع الأشجار كجزء من مجهوداتنا لإعادة التشجير . وعند وضع خطتنا الوطنية السابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦ ، أدرجت فيها حكومة بلدي كلا من الخطط القصيرة المدى والطويلة المدى لحماية البيئة ، مع مراعاة الروابط بين الفقر في الريف وانحسار الغابات وتدهور التربة . وقد أصبحت حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدينا .

وعلى الصعيد الدولي ، فإن تايلند ملتزمة التزاما صارما بأحكام قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٢ . وقد وقعنا في العام الماضي على بروتوكول مونتريسال المتعلق بالمواد التي تستنزف طبقة الاوزون ، وصدقنا عليه في تموز/يوليه ١٩٨٩ . وانضمنا إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون .

وبالنسبة للمشاكل المتعلقة بنقل النفايات الضارة ، يحث وفد بلدي جميع بلدان المصدر على أن تمنع نقل أي نفايات ضارة عبر الحدود إلا بعد الحصول على

موافقة البلد المرسل إليه . ويجب أيضا مراعاة الحقوق السيادية لبلدان العبور .
وعلاوة على ذلك يجب أن يكون هناك تأمين مناسب ضد الأضرار غير المتوقعة قبل البدء في
نقل أية نفايات خطره عبر الحدود .

إن القاء النفايات الخطرة مشكلة دولية عسيرة ومن الأهمية بمكان اتخاذ موقف
دولي موحد إزاء هذا الموضوع . ويشارك خبراء تايلند بنشاط في الفريق العامل للخبراء
القانونيين والتقنيين المكلف بإعداد اتفاقية عالمية للحد من نقل النفايات الخطرة
عبر الحدود . وحكومة بلدي ترحب باتفاقية بازل المتعلقة بالحد من نقل النفايات
الخطرة عبر الحدود وبتصريفها كإجراء قانوني فعال يرمي إلى معالجة هذه المشاكل .

ويجب أن يعمل المجتمع الدولي في تضافر لحماية بيئتنا المشتركة ، وأن يكون
سكان العالم على وعي بهذا الخطر طويل المدى للبشرية . وعلينا أن نحدد استراتيجيات
مشتركة لمواجهة هذه المشاكل الملحة على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية .
وترحب تايلند بل وتدعم عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢ . ونرى
أن هذا المحفل سيكون فرصة مناسبة للبلدان لكي تتبادل وجهات نظرها وتجاربها ،
وكذلك للإسهام في رسم سياسات عالمية تتعلق بالبيئة .

وفي هذا الصدد يؤيد وفد بلدي اقتراح عقد المؤتمر في البرازيل خلال شهر
حزيران/يونيه ١٩٩٢ . ونرى أن يعقد المؤتمر لمدة اسبوعين ، وأن يقوم خبراء من
بلدان مختارة بإعداد جدول الأعمال ، وأن يعالج المؤتمر المواضيع التالية : أولا ،
السياسات والاستراتيجيات البيئية المتعلقة بالتنمية الدولية ؛ وثانيا ، المشاكل
البيئية مثل التلوث الصناعي والحاجة إلى إنشاء آليات للموارد الطبيعية ؛ وثالثا ،
آليات الإدارة البيئية في مجالات التشريع وتقييم الآثار البيئية والتوعية البيئية .

ويسعد وفد بلدي أن البيئة موضوع يحظى الآن باهتمام واسع النطاق في الأمم
المتحدة ، إذ أن علينا أن نعمل سويا للمحافظة على بيئتنا المشتركة . وهناك حاجة
ملحة إلى الإرادة السياسية ، والتعليم هو الأساس ، والعمل مطلوب . وهذا هو أنسب وقت
لبذل الجهود . ويجب وضع حد لاتجاهات تدهور البيئة بل وعكسها . ويعلق وفد بلدي
آماله على الأمم المتحدة لكي تقود طريق هذا الجهد المشترك لكل البشر في المستقبل .

السيد كاكورييس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجتمع اليوم

لنواصل مناقشتنا حول مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية والبيئة المزمع عقده .
وإذا كان وفد بلادي هو الوفد الثاني والأربعون الذي يتكلم في هذا الموضوع ، وهناك
وفود أخرى ستتكلّم فيه ، فذلك دليل على الأهمية التي تعلقها عليه حكوماتنا وقلقها
بسبب تردي البيئة وحرصها على اتخاذ إجراء جماعي عاجل لا لمجرد إيقاف تردي البيئة
المتزايد بل وللبدء بعملية الحماية الأيكولوجية والبيئية الضرورية . ونحن نرحب
بتوافق الآراء المتزايد الذي يتكون حول هذا الموضوع .

ولهذا السبب سيعقد في عام ١٩٩٢ مؤتمر للأمم المتحدة معني بالبيئة والتنمية
ليتصادف مع الذكرى العشرين لمؤتمر ستكهولم . ويعتقد وفد بلادي أن المؤتمر سيكون ،
إذا توفر العمل التعاوني والأعداد الحريص ، معلما على الطريق نحو حماية البيئة .
ويقدم لنا قرار الأمم المتحدة ١٩٦/٤٣ ، بالإضافة الى قرار مجلس إدارة برنامج الأمم
المتحدة للبيئة ٣/١٥ ، مقترحات قيمة تتعلق بالمؤتمر . كما أن مقرر المجلس
الاقتصادي والاجتماعي ٨٧/١٩٨٩ ، الذي أحال الى هذه الدورة للجمعية العامة قرار مجلس
إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٣/١٥ ، بالإضافة الى آراء الدول الأعضاء ، مفيد
لغاية . وعلاوة على ذلك ، يزودنا تقرير الأمين العام (A/44/256 و Corr.1 و Add.1
و 2) بمعلومات اضافية مفيدة عن أبعاد المؤتمر وأهدافه .

وخطورة المشاكل التي نواجهها تتطلب منا أن نقوم بأكثر من استعراض منجزات
فترة العقدين التي انقضت على مؤتمر ستكهولم . وإلا فإننا سنظل أنفسنا والأجيال
المقبلة ، لأن البيئة هي تراث الانسان ، وتدنيستها يتطلب العلاج والتصحيح الفوريين .
ولن يكفي مجرد الخوض في الخطابات عن المسؤول عن الضرر الذي أصاب البيئة أو عما
إذا كانت المعرفة المتوافرة حاليا تسمح لنا بمعالجة المسائل البيئية . ولن يكفي
أيضا أن نطلق التخمينات عن الحاجة الى إجراء وقائي ونهج تعاوني لمعالجة المشكلة .
كما أن مجرد الاعتراف بالعلاقة الوثيقة القائمة بين البيئة والتنمية لن يخفف العبء
عنهم يعانون أشد الضرر .

ومن واجب المجتمع الدولي أن يقبل على هذا المؤتمر بخطط هادفة ومحددة وبجدول أعمال واضح طويل الأمد بشأن كيفية معالجة المشاكل التي تواجهنا جميعاً . فخطورة الحالة لا تسمح باتخاذ نهج مجزأ بل تتطلب استجابة متضافرة . كما أنها لا تسمح بأن تتحمل بضع دول المسؤولية عن حماية كوكبنا ؛ أنها تتطلب تقييماً عالمياً وعملاً عالمياً في آن واحد . وأي شيء دون ذلك سيكون انصاف حلول وفرصاً ضائعة .

لقد حدد تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية الصلة بين البيئة والتنمية والحاجة الملحة إلى الشروع في سياسات تدرك هذه الصلة الوثيقة والضرورة الفورية لمنع زيادة تآكل مستقبلنا المشترك . وتواجه البلدان النامية مشاكل بيئية تتصل مباشرة بحالة الفقر والتخلف القائمة فيها . وحيث أن التخلف هو السبب الأصلي لمشاكلها البيئية ، وحيث أن التدهور البيئي تتحمل مسؤوليته إلى حد كبير الدول المتقدمة النمو ، كما هو معترف به عامة ، وبالتالي فهذه الدول عليها مسؤولية خاصة بالعمل في هذا الصدد ، وجب أن يقدم الدعم للدول النامية في جهودها لحماية البيئة بالمساعدة المالية والتقنية المناسبة مع تطلعاتها الانمائية . وبما أن التنمية المستمرة تؤثر على الجميع ، ولكن بصورة خاصة على البلدان النامية ، يجب المحافظة على مستويات كافية من النمو من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وتحسين نوعية الحياة في بيئة صحية وأمنة ونظيفة .

ويعتقد وفد بلادي أنه يجب على المؤتمر أن يركز اهتمامه ، في جملة أمور ، على المسائل التالية : حماية الغلاف الجوي ، ومكافحة التغيرات المناخية والاحتباس العالمي ، واستنفاد طبقة الأوزون وتلوث الهواء ، وحماية نقاوة مياه الشرب وتوفرها ، وحماية المحيطات والمناطق الساحلية ، وحماية الأراضي ومكافحة التصحر ، والحفاظ على التنوع البيولوجي ، والإدارة البيئية الصحيحة للفضلات السامة والخطرة ، وتوفير الظروف المؤدية إلى الحفاظ على صحة الإنسان ونوعية الحياة .

وفيما يتعلق بالجوانب التنظيمية للمؤتمر ، يرحب وفد بلادي بعرض البرازيل استضافة مؤتمر عام ١٩٩٣ . ولكن علينا أن نبدأ بالعمل فوراً وأن نستفيد بشكل كامل

من الوقت المتاح من الآن وإلى ذلك الحين بطريقة بناءة ، بغية تسهيل الوصول إلى خاتمة ناجحة للمؤتمر .

وفي هذا السياق ، فإن الطابع العالمي المتعدد القطاعات للمؤتمر يتطلب أن يوضع تحت تصرف العملية التحضيرية امكانيات جميع الوكالات المختصة ، سواء من وكالات منظومة الأمم المتحدة أو من خارجها . ويرى وفد بلادي أنه ينبغي للجمعية العامة أن تنشئ لجنة جامعة ، مع اعتراف واضح بالدور الهام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالحاجة إلى تعزيزه ، علاوة على دور الأمم المتحدة بشكل عام في معالجة المسائل البيئية . وبالإضافة إلى ذلك ، نؤيد تكوين أمانة عامة منفصلة يشكلها الأمين العام . ويعتقد وفد بلادي أنه ينبغي اختيار مقر للجنة التحضيرية والأمانة يسمح بمشاركة جميع الدول الأعضاء في العملية التحضيرية مشاركة تامة . ومهما أكد وفد بلادي على أهمية العملية التحضيرية المؤدية إلى عقد المجتمع فإنه لن يغيها حقها من التأكيد . ونحن نتوخى أيضا عقد أربعة اجتماعات قبل موعد انعقاد مؤتمر ١٩٩٣ .

إننا نقف عند تقاطع طرق لم تكن فيه الخيارات من قبل أكثر وضوحا . فإما أن نستمر في الطريق الهدامة نفسها أو أن نبدأ بطريقة فعالة في إرساء الأسس لتصحيح الوضع وحماية التوازن الأيكولوجي لكوكبنا بما فيه صالح البشرية جمعاء . دعونا نشب أن المصلحة الخاصة الوحيدة الحالية هي حماية تراشنا المشترك بين الجميع ، لصالح الجميع .

السيد موريت (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لاشك في أن تدهور البيئة يعد تهديدا لبقاء الإنسانية . والطابع العالمي لهذا التهديد يجعل من الضروري القيام بعمل جماعي من جانب جميع الدول . بيد أن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو بسبب الدور الأساسي الذي قامت به عبر التاريخ في عملية تدهور البيئة هذه . إن إزالة الأحمال واستخدام الأرض والمحيطات للتخلص من الفضلات السامة والمشعة الناتجة عن صناعاتها الملوثة ، في جملة أمور قد سببت ضررا بالغاً ببيئة البلدان النامية .

ونحن نعتقد أنه لا يمكن التوصل الى حل شامل حقيقي لمشكلة البيئة لا عن طريق إقامة الصلة بين البيئة والتنمية والقيام بعمل متضافر متعدد الاطراف تحت اشراف الامم المتحدة ، لذا ، فاننا نؤيد عقد مؤتمر يعنى بالبيئة والتنمية ، ونأمل أن يعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ ، وفي رأينا . يجب أن يحظى المؤتمر وأعماله التحضيرية بمشاركة عالمية ، وينبغي أن نعهد بالأعمال التحضيرية للمؤتمر الى لجنة مخصصة جامعة تقوم بانشائها الجمعية العامة وتجتمع في نيويورك .

وقد حدد الاجتماع الوزاري لمجموعة ال ٧٧ في كاراكاس ومؤتمر القمة التاسع لبلدان حركة عدم الانحياز ، بوضوح آراء وتطلعات بلداننا فيما يتعلق بمؤتمر عام ١٩٩٢ . ونحن مقتنعون بأنه حتى يتكامل المؤتمر بالنجاح يجب أن يستند في عمله الى اعتبار حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، وأن يتفادى التركيز على تلوث البيئة فقط .

ويجب ألا يؤدي التعاون البيئي الذي قد ينتج عن المؤتمر الى وضع شروط مسبقة جديدة ، ويجب أن يراعي أهداف وأولويات التنمية في بلدان العالم الثالث ، وكذلك سيادتها على مواردها الطبيعية .

ويحدونا الأمل في أن يؤدي الاهتمام الذي أبدته البلدان المتقدمة النمو بالتعاون من أجل الحفاظ على البيئة الى إتاحة الفرصة للجنة الثانية للتوصل على نحو عاجل الى اتفاق بشأن مؤتمر عام ١٩٩٢ ، واذا ما تم ذلك ، فيمكن العمل على معييد عالمي في العقد المقبل للتصدي لهذه المشكلة بكل أبعادها وجسامتها ، عن طريق استخدام آلية دولية تضمن التعاون الحقيقي في مسائل البيئة جنبا الى جنب مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية ، وبهذه الطريقة فقط سنتمكن من الوفاء بالتزاماتنا التاريخية تجاه الاجيال المقبلة لحل مشكلة البيئة بجميع جوانبها .

السيد موتومبو تشيتامبوي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اذا

ما نظرنا في تقرير الامين العام عن البيئة (A/44/256 و Corr.1 و Add.1 و 2) . سنجد

مجموعة كاملة من المعلومات القيمة التي يمكن أن توجه الدول الاعضاء في وضع وتنفيذ البرامج وفقا للاتفاقيات الدولية في هذا المجال ، واتخاذ القرارات بشأن عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في عام ١٩٩٢ .

وتعلق جمهورية زائير أهمية كبرى على مسائل البيئة ، وقد أعرب الرئيس موبوتو سيسي سيكو ببلاغة عن السبب الرئيسي الذي يكمن وراء التزامنا إزاء هذه المسألة من على هذا المنبر في الدورة الحالية للجمعية العامة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ إذ قال :

"ونلاحظ اليوم بحزن شديد التدهور المتسارع في بيئتنا الطبيعية بسبب العدوان المتكرر والمتعدد الجوانب . إن سخط العالم واحتجابه على تصدير النفايات السامة يدل على إدراك المجتمع الدولي المتنامي للأخطار الرئيسية التي تواجهها البشرية نتيجة لتدهور نوعية الحياة ، وأبرز مظاهره تلوث الغلاف الجوي" . (A/44/PV.19 . ص ١٨ - ٢٠)

"وقد أقدمت جمهورية زائير ، التي يقع ٤٧ في المائة من الغابات الأفريقية الاستوائية ضمن حدودها ، على وضع ٥ في المائة من أراضيها تحت الحماية الوطنية . وهدفنا رفع هذه النسبة إلى ١٦ في المائة ... ونحن نحمي في هذه المنطقة سلاسل نادرة مهددة بالانقراض . منها وحيد القرن الأبيض . حيث ازداد تعداد هذه الحيوانات من ١١ في عام ١٩٨٠ إلى ٢٥ في عام ١٩٨٩" . (المرجع نفسه . ص ١٨ - ٢٠)*

ونحن في زائير نأمل باخلاص أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات محددة لابرار اتفاقية لحماية طبقة الأوزون . إذ يشكل استنفادها تهديدا خطيرا لبقاء البشرية . ونود أن نعرب عن ارتياحنا لابرار اتفاقية بازل في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩ بتأييد ١١٦ دولة عضو ، ونأمل أن يحول التنفيذ الصارم لهذه الاتفاقية دون أن تتحول البلدان النامية إلى مكان تلقى فيه النفايات السامة .

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

ويؤيد وفدي عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في عام ١٩٩٢ الذي يتسم بأهمية قصوى والذي يجب أن يعالج بشكل أساسي حماية البيئة وأن يهدف الى تحديد الأولويات القصيرة الامد والمتوسطة الامد بالنسبة للبيئة ، وتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والشرق والغرب في مجال البيئة العالمية ، وتعزيز التعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة ، واعتماد صكوك قانونية ملزمة فيما يتعلق بتغير المناخ في العالم وغير ذلك .

ونحن مقتنعون بأن الجمعية العامة ستتخذ في دورتها الحالية قرارا بشأن عقد المؤتمر وترسي الخطوط التوجيهية المحددة لعملية تنظيم المؤتمر والاعداد له . ونحن نرحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في عام ١٩٩٢ ، ويسعدنا أنه سيعقد في بلد من بلدان العالم الثالث . ولذا ، فاننا نؤيد اقتراح بلدان عدم الانحياز الداعي الى عقد المؤتمر في البرازيل .

يعد الحفاظ على الطبيعة بالنسبة للبلدان النامية مسألة تمس البقاء ذاته . ونعتقد أن هذا المؤتمر سيتيح فرصة فريدة من نوعها لمناقشة مسائل بيئية هامة وبحث صلتها بالتنمية ، فمسألة البيئة بالنسبة للبلدان النامية ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة التنمية . ولهذا السبب ، يؤكد وفدي هنا على ضرورة أن يستند العمل التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة الى التعاون المتوازن بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

وكما أكد ممثل ماليزيا باسم مجموعة ال ٧٧ ، فان البلدان النامية مصممة على أن تظطلع بدور هام وأن تنهض بمسؤوليتها الكاملة للمساعدة في تعزيز الآليات القائمة التي تعمل من أجل الحفاظ على البيئة وخلق بيئة سليمة . غير أن هذه البلدان تواجه آثارا سلبية تترتب على الحالة الاقتصادية غير المؤاتية . فعبد الديون ، وضعف البنية الاساسية ، وقلة الموارد المالية ، من العقبات التي تقف في طريق نضال البلدان النامية من أجل حماية بيئتها ، والذي عقدت العزم على مواصلته .

ولذلك ، يؤيد وفدي التعاون الدولي المتكامل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في إطار روح قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠١/١٩٨٩ المعنون "تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالبيئة ، وتخصيص موارد مالية اضافية للبلدان النامية" . وينبغي أن يرمي هذا التعاون الى أن تضمن البلدان النامية تخصيص الموارد المالية والتقنية التي تحصل عليها لبرامج وخطط البيئة كجزء من أولوياتها الانمائية .

ويعتقد وفدي أننا ينبغي أن نبدأ النظر الآن في تعزيز فعالية الآلية المؤسسية والقانونية في مجال البيئة . ووفقا لذلك ، يؤيد وفدي تأييدا كاملا الاقتراح الداعي الى زيادة موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنسبة ٣٥ في المائة ، إذ ينبغي أن نتيج لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بوصفه المحفز على بذل الجهود من أجل ادارة وتنسيق مشاكل البيئة ، الموارد الكفيلة بزيادة فعاليته في أقرب وقت ممكن ، حتى يتسنى له الاضطلاع على نحو سليم بدوره في الاستراتيجية التي نود وضعها في النضال الذي نخوضه من أجل بيئة سليمة .

ويعتقد وفدي أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يمثل الجهاز المركزي للاعداد للمؤتمر المعني بالبيئة ، وليس بالضرورة أن يقوم بدور الامانة للمؤتمر . ونحتفظ بحقنا بالتطرق الى هذه النقطة في اللجنة الثانية .

السيد ايسي (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في الوقت الذي نشهد فيه بارتياح كبير الاخمد التدريجي لبؤر الحرب في العالم ، يظهر خطر جديد أشد جسامه يهدد بقاء كوكبنا . فظروف الحياة فوق هذا الكوكب ، أو بالأحرى ظروف بقائنا ، باتت تتهددها اليوم الأضرار الجسيمة التي لحقت بالغلاف الجوي للأرض . وليس بمقدور أحد أن يشكك في تحذيرات علمائنا الدقيقة . فعالمنا أمس يحدق به تهديد فعلي .

لقد شهدنا في العقود الماضية ارتفاعا تدريجيا في درجة حرارة المناخ يعزى في رأي العلماء الى تلوث الجو ، أو الى استنفاد طبقة الأوزون ، اذا توخينا مزيدا من الدقة . ان التغيرات المناخية والجوية الملاحظة أو المتصورة يمكن أن تنجم عنها عواقب مدمرة فيما يتعلق بالصحة وبجياة الانسان وبتوازن البيئة بوجه عام .

واذا كانت هذه الكوارث تعزى الى استنفاد طبقة الأوزون الناجم بدوره عن انبعاث مركبات كلوريد الكربون الفلورية ، فان بيئتنا تتعرض لاعتداءات أخرى متنوعة ليست أقل أهمية . ويختلف هذا التنوع تبعا للمناطق ودرجة تطورها . فالبلدان الصناعية مسؤولة عن الجانب الأكبر من التلوث الذي لحق بالجو والأرض والماء .

وتشتد خطورة أعمال التلوث هذه بسبب الحجم الكبير للنفايات المشعة التي يجري التخلص منها . إن التخلص من النفايات المشعة له بالتأكيد آثار على البيئة وسيتحمل الانسان مغبة الانتاج غير المنظم لهذه النفايات أو التخلص منها . والمخاطر التي تمثلها هذه النفايات بالنسبة للانسان وبيئته تزيد من جسامه الأعمال اللاأخلاقية المتمثلة في نقل النفايات المشعة الى البلدان النامية . كما أن البلدان النامية نفسها ألحقت بالفعل أضرارا كبيرة ببيئتها التي تتدهور بدورها بشكل متزايد . إن المشاكل البيئية تخص العالم بأسره ، وهي تخص بلاشك البلدان النامية أكثر من غيرها . ان تدهور معدلات التبادل التجاري وانخفاض أسعار موادنا الأولية وضرورة تنويع صادراتنا ، والديون ، والفقر ، هي بلاشك الأسباب التي دفعت بلدانا نامية كثيرة الى الاعتداء على غاباتها . إن إزالة الغابات وزحف الصحراء عقبتان يتعيان على دول

العالم الثالث ، وخاصة الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء ، أن تواجهها في العقود المقبلة .

وإذا كانت أعمال الاعتداء على الطبيعة تتباين تبعا للمناطق فإن دوافع القائمين بتلك الأعمال متماثلة في معظم الحالات . فالإنسان يقوم بالاعتداء على بيئته بدافع من سعيه الى تحسين ظروف وجوده . وإن السعي الى تحسين ظروف الحياة وتحقيق التنمية هما الى حد كبير السبب الرئيسي لهذا الاعتداء المفرط . ويلقي هذا التناقض الضوء على أهمية المناقشة المتعلقة بالصلة بين التنمية والبيئة .

لا يمكن أن نتجاهل اليوم لدى التصدي لوضع سياسة أفضل لحماية البيئة المشاكل الاقتصادية ، وخاصة المشاكل التي تواجهها دولنا ، التي هي شأنها شأن كل دول الكوكب ، معنية بمشكلة البيئة وينبغي لها بالتالي أن تسهم في مواجهة هذه الآفة التي تهدد البشرية بأسرها .

لقد قيل إن آثار استنفاد طبقة الاوزون لا تعرف حدودا أيديولوجية . وبالمثل ، نستطيع أن نقول إن هذه الآثار لا تفرق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . إن الحفاظ على نوعية البيئة في إطار عملية التنمية أصبح ضرورة حتمية لكل من البلدان الغنية والفقيرة لأن التنمية لا تتفق مع تدهور البيئة والاخلال بالتوازن الايكولوجي .

إن الوقت يمر بسرعة ويجب علينا أن نبحث من الآن متضامنين عن حلول كفيلة بانقاذ أرضنا . فبقاء الجنس البشري متوقف على ذلك . وحيث أن المشكلة عالمية فيجب وضع حل لها على المستوى العالمي . وبالنظر الى طبيعة الاخطار ، فإن الحلول الكفيلة بالتصدي لها تتعلق لا بالواجب الاساسي المتمثل في حماية النظام الايكولوجي للأرض فحسب بل أيضا بحق الإنسان في أن يتمتع بالبيئة العالمية الفسيحة تمتعا كريما ، وبالتالي بواجب مجتمع الأمم إزاء الأجيال الحاضرة والمقبلة . ولا يحق لأحد أن يتهرب من واجب الكفاح في حدود طاقته من أجل صون غلافنا الجوي كيما ندخر للأجيال المقبلة مستوى أفضل للمعيشة واطارا أفضل للحياة .

إن التدابير التي يتعين اتخاذها والوسائل التي ينبغي استخدامها لمواجهة مشكلة يتسم حلها بطابع حيوي وملح وعالمي ينبغي أن تكون تدابير ووسائل وطنية واقليمية ودولية في آن واحد .

إن كوت ديفوار التي يقوم اقتصادها كله على الزراعة تعرف جيدا أهمية الغابات . ولذا فإن بلدي قد اتخذ تدابير حاسمة على الصعيد الوطني لمواجهة العواقب الخطيرة التي يمكن أن تنجم عن اختلال النظام الايكولوجي نتيجة انخفاض مساحة الغطاء الحراجي .

ومن أدوات هذه الاستراتيجية الوطنية برنامج إعادة التحريج الشعبي ، وهو برنامج يستند الى حملة توعية بدأ تنفيذها في ١٩٨٧ ، ثم وسع نطاقها في ١٩٨٨ بمناسبة "سنة الغابة في كوت ديفوار" بهدف تشجيع سكان الريف على انشاء مشاتلهم الخاصة وزراعة نباتات لها استخدامات مفيدة يكونون على استعداد لرعايتها بقدر ما يجنون منها من منافع مباشرة ، مثل خشب الوقود وخشب الخدمات وخشب المشغولات والفواكه وكل الحاصلات التي يسدون بها احتياجاتهم الخاصة أو يبيعونها في الاسواق .

وحيث أنه بات من الواضح بصورة متزايدة ، على الصعيد الاقليمي ، أن الجفاف وتسارع معدل التصحر في بلدان السهل نتيجة مباشرة لازالة المغرطة للغابات في البلدان الساحلية ، فإن كوت ديفوار تشاك مشاركة نشطة في المعركة التي تخوضها بلدان غرب وشمال افريقيا لمكافحة التصحر . وهذا الحرص المشترك هو الذي دفع وفد كوت ديفوار منذ خمس سنوات الى أن تدرج في القرار المتخذ في اطار البند المتعلق بالتصحر والجفاف ، طلبا يستهدف دراسة آثار أوجه التفاعل بين إزالة الغابات وعملية تسارع معدل التصحر . واستجابة لهذا الطلب نظم مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني لمكافحة الجفاف مؤتمرا عام ١٩٨٥ في كوت ديفوار . وقد أكدت نتائج هذا المؤتمر صلة السببية بين إزالة الغابات وتسارع معدل التصحر في المناطق القارية .

وفي الآونة الأخيرة عقدت في أبيدجان ، بمبادرة مشتركة بين وزارة الدفاع في كوت ديفوار والمجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية ، حلقة دراسية دون اقليمية

بحث أساليب المكافحة المستخدمة لمقاومة النباتات العائمة التي تنتشر بصورة متزايدة على أسطح مياه بلدان المنطقة دون الاقليمية ، بأكثر الطرق فعالية .

وأخيرا على الصعيد الدولي ، تعلق كوت ديفوار آمالا كبيرا على تعزيز العمل المتعدد الاطراف ، كما أوصى بذلك تقرير برونتلند . وفيما يتعلق بصون البيئة من أجل ضمان آفاق أفضل لمستقبلنا ومستقبل أبنائنا وأحفادنا ، لا يسع كوت ديفوار سوى الاعراب عن سرورها لاهتمام المجتمع الدولي المتزايد بالمشاكل المتمثلة بالبيئة بشكل مباشر أو غير مباشر .

ان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في ١٩٩٢ سيكون مناسبة لاجراء مناقشة متعمقة بشأن هذه المسألة من أجل توعيتنا بشكل أكبر بمسؤولياتنا الوطنية والجماعية ازاء البيئة .

ومن هذا المنطلق شاركت كوت ديفوار على أعلى مستوى في آذار/مارس ١٩٨٩ في مؤتمر لاهاي المعني بالبيئة ووقعت على الاعلان الصادر عنه .

وتعرب كوت ديفوار مرة أخرى عن ارتياحها للاقتراحات الجديدة التي طرحتها الدولتان النوويتان العظميتان في مجال نزع السلاح .

ويشعر بلدي بالارتياح إذ يلاحظ أن مكانة أكثر أهمية قد أفردت للبيئة في المفاوضات بشأن الاتفاق التعاوني المقبل المعروف باسم اتفاق لومي الرابع وخاصة فيما يتعلق بالاحكام الخاصة بالفابات الاستوائية والنفايات الخطرة .

ومرة أخرى يدعو وفدي ، بوجه خاص ، الدول التي تنتج مصانعها نفايات خطرة الى التصديق على اتفاقية بازل المعتمدة يوم ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩ بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود .

ويدعو وفد بلدي مرة أخرى تلك الدول بالذات ، التي تقوم مصانعها بإنتاج نفايات خطيرة ، إلى التصديق على اتفاقية بازل بشأن الحدّ من عمليات نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود ، التي اعتُمدت يوم ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩ .

وتتعاون كوت ديفوار تعاوناً وثيقاً مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في إطار خطة العمل المعنية بالنفايات الاستوائية التي يشترك في تمويلها البنك الدولي ، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، والمعهد الدولي للموارد ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمات أخرى كثيرة تضطلع بالتنسيق بينها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . وتتضمن هذه الخطة في جملة أمور تقديم المساعدة في إطار الجهود الرامية إلى صيانة النظم الأيكولوجية الاستوائية .

وفي الغالب الأعم ، تحظى جهودنا الوطنية الرامية إلى إصلاح وتعمير أحراجنا بالتأييد من العديد من المنظمات المتعددة الأطراف . ونأمل في أن يزداد اتساع نطاق هذه الدائرة ، نظراً لأن التحديات التي تواجه البيئة ضخمة للغاية . وعلى سبيل المثال ، لا يمكن أن تكون مسؤولية صيانة أحراج تاي ، التي تعدّ تراثاً للبشرية ، قاصرة على بلدي وحده ، بل يجب أن يهتم بها المجتمع الدولي كله .

ولا يمكن للبلدان النامية المثقلة بالديون أن تضطلع بمفردها بتنفيذ سياسات فعالة على الصعيد الوطني لحماية البيئة ، رغم توفر حسن النية لديها ، نظراً لأنها كثيراً ما تعجز عن الحصول على الوسائل التقنية اللازمة .

لذلك يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تقوم ، من خلال آلية لاتزال موضع بحث ، بتيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيا الحديثة التي لا تكون لها آثار ضارة على البيئة . وفي هذا الصدد ، نرى أن اقتراح رئيس وزراء الهند الذي طرحه في مؤتمر القمة التاسع لبلدان حركة عدم الانحياز المعقود في بلغراد ، بإنشاء صندوق عالمي لخفض تكلفة اقتناء مثل هذه التكنولوجيا ، جدير بأن يحظى باهتمام كبير من المجتمع الدولي .

إن الكفاح من أجل حماية كوكبنا - وهذا هو مربط الفرس - هو كفاح من أجل التضامن الدولي ، والتضامن الإنساني ، والتضامن بين البلدان المتقدمة النمو

والبلدان النامية ؛ والتضامن بين من أصابتهم بالفعل شتى مظاهر هذا الخطر ومن سيتعرضون له مستقبلا ، ما لم تُتخذ الاجراءات الوقائية اللازمة لذلك .

ووفقا لما قاله السيد ميشيل روكار رئيس وزراء فرنسا ، تتحمل البلدان المتقدمة النمو مسؤولية كبيرة نظرا لانها هي المتسبب الرئيسي في التلوث . ومن ثم فإنها تكون ملتزمة بمساعدة البلدان النامية الاقل مسؤولية عن هذا التلوث والاشد تأثرا بما يحدثه من تغيير في المناخ .

وقد أكد الأمين العام أن التعاون على الصعيدين الوطني والدولي أمر ضروري لتحقيق هدف التنمية التي

"تلبى احتياجات الاجيال الحاضرة دون الإضرار بقدره الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها ، كما أنها لا تنطوي بأي حال على أي انتهاك للسيادة الوطنية ... وهي تعني التقدم صوب الانصاف الوطني والدولي ، بما في ذلك تقديم المساعدة للبلدان النامية وفقا لخططها الانمائية الوطنية وأولوياتها وأهدافها ؛ كما أنها تعني وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية القابلين للاستمرار في جميع البلدان ، ولاسيما في البلدان النامية ، الأمر الذي له أهمية كبرى بالنسبة لإدارة السليمة للبيئة" . (A/44/350 ، الفقرة ١٩)

إن التضامن الانساني والدولي الذي يقتضيه هذا الكفاح ينبغي أن يمكننا من أن نبحث جميعا ، وخصوصا المتخلفين منا عن الركب ، عن الوسيلة التي تمكّننا من تحقيق التقدم الذي نصبو إليه ، لأنه بدون ذلك التقدم الذي يتعين أن يكون في خدمة الانسان سوف نتقدم في اتجاه آخر يؤدي إلى مقتل الانسان .

إنه تحدّد صعب ، ولكن علينا ألا نسمح لمشاكل السيادة أو حتى الحساسيات السياسية أن تثنيينا عن عزمنا . ولئن كانت هذه مشاكل حقيقية ويصعب التغلب عليها ، فإنه لا بد من جعلها تفسح الطريق للعقل والمنطق حتى نحمي أنفسنا من ويلات قد نكون غير مدركين لخطورتها ، ولكنها قائمة ولا جدال فيها .

ومن المؤكد أن هذه من المناسبات النادرة التي يُطلب فيها من الإنسان أن يتخلى عن غروره وأنانيته من أجل المصلحة العليا لبني جنسه من البشر .

السيد انسانلي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في وقت ما

كانت مسائل البيئة تعتبر من الأمور الهامشية بالنسبة لوجودنا . وذلك ليس هو الحال الآن ، حيث أخذت الدول تدرك الاخطار الكامنة في إساءة استخدام البيئة وإهمالها بشكل عام . وعندما تعاطم تفهمنا للمشاكل وتزايد إدراكنا لنتائج التراخي انتقلت هذه المسألة من طي النسيان إلى مكان الصدارة في مداولاتنا .

ومن ثم ، يوجد اليوم إدراك واضح بأن المشاكل المرتبطة بالبيئة تهدد الحياة ذاتها وبالتالي لا يمكن إرجاؤها بسهولة . وعلى هذا ، أصبحنا نعي أننا لو أرجأنا القيام بدورنا في التصدي لهذا الخطر ، سنكون بالتاكيد قد ارتكبنا ظلما لا يمكن التسامح فيه ضد الاجيال المقبلة . فبالرغم من قدرتنا الذاتية على التكيف وفقا للأوضاع المتغيرة ، فالحقيقة أن ملوكتنا الحالي في المسائل المتعلقة بالبيئة قد يؤدي إلى نوعية حياة متدنية للأجيال المتعاقبة ، وربما يؤدي أيضا إلى القضاء على الجنس البشري .

وبغية تفادي وقوع مثل هذه الكارثة ، من المهم أن نسلّم بأن هذه المسألة تعتبر من شواغلنا المشتركة . ولكل بلد دور يظطلع به في حماية البيئة وحفظها ، ولكننا إذا لم نوجه إليها الاهتمام الواجب فإن جهودنا المنفردة يمكن أن تناقض بعضها البعض ، وبالتالي تكون جهودا عقيمة في النهاية . ومن ثم فهناك حاجة إلى القيام بعمل جماعي ومتضافر في معالجة هذه المشكلة . إن أسبابها كثيرة ومتباينة ، ويمكن تقصّي جذورها في عوامل مثل التلوث الصناعي ، والتخلص غير الآمن من النفايات السامة ، وحرق الوقود الاحفوري ، والتجارب النووية ، والممارسات غير القابلة للاستمرار في مجالات الزراعة وصيد الأسماك والحراجة . وبذلك ينبغي أن تكون استجاباتنا وحلولنا واسعة النطاق ومنسقة على حد سواء .

ونعتقد أن مؤتمر عام ١٩٩٢ الذي اتفق على أن يُعقد في البرازيل ، ستيح الفرصة لوضع استراتيجيات جديدة لتناول شواغلنا البيئية العديدة . وإذ ينعقد هذا المؤتمر بعد مؤتمر استكهولم بقرابة عقدين من الزمن ، فإنه سيسمح للدول بأن تستعرض تجاربها السابقة ، وعلى هذا الأساس سيتم وضع نهج للتعاون الدولي لعام ٢٠٠٠ وما بعده . ولكن لكي يتم ذلك يجب التحضير للمؤتمر بعناية ، وأن يعد له جدول أعمال يعبر تعبيرا حقيقيا عن شواغل كل البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء . ومن المهم بنفس القدر أن يبلغ بالمؤتمر ببعض التصورات الواضحة للمسائل التي سيناقشها .

فلا بد مثلا من رؤية أن الفقر ينشئ صلة مؤكدة بين البيئة والتنمية القابلة للاستمرار . ونتيجة لتردي مستويات المعيشة في العديد من البلدان النامية فإن الفقر كان دائم التصاعد فيها . ومن المحتم أن الرغبة الأساسية في البقاء تزيد من الضغوط على البيئة . ولا بد أن ندرك أن من يعانون من الفقر المدقع لا يهتمون إلا بتوفير سبل معيشتهم . وبهذا المعنى يكون الفقر من ملوثة البيئة شأنه شأن التقدم ، لأنه لا يمكن أن يكون في الكفاح من أجل البقاء أي اهتمام يذكر بالبيئة . لهذا يتعين أن تعالج مشكلة الفقر بشكل مباشر .

وينبغي التسليم أيضا بأن عملية حماية البيئة وحفظها تتطلب بذل جهد شامل لإزالة العوامل الكامنة وراءها . وبالإضافة إلى تدابير حفظ البيئة يتعين اتخاذ خطوات لتحقيق النمو والتنمية القابلة للاستمرار . ويتطلب تحقيق هذه التنمية إزالة الإجحاف الذي تتسم به العلاقة القائمة حاليا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

وفي هذا الصدد ، وبغية معالجة مشكلتي الفقر وانخفاض مستويات المعيشة في البلدان النامية ، لا بد من إيجاد حلول مناسبة لمشاكل الديون والتجارة والسلع الأساسية والنقد والتمويل ، وهي كلها مشاكل مترابطة . وتعني التنمية القابلة للاستمرار أيضا إدماج الشواغل البيئية في عملية التخطيط والسياسات الاقتصادية . غير

أنه لكي تكون هذه الجهود مجدية ، لا يجوز أن تتحول الشواغل البيئية إلى قيود جديدة تعوق تقديم المعونات وتمويل التنمية ، أو تؤدي إلى وضع حواجز أخرى في وجه التجارة .

وكذلك ، نظرا للحاجة إلى التمدد على نحو كاف وفي وقت مناسب لمشاكل البيئة ، يسر وفد بلدي أن يلاحظ الأهمية التي أوليت للتحضير للمؤتمر العالمي المقبل . ففي فترة وجيزة نسبيا ، أعدت تقارير متعددة تناولت جوانب مختلفة من البيئة ، فضلا عن الاهتمام الذي حظيت به على جميع المستويات بما في ذلك مستوى رؤساء الحكومات . ومنذ أمد قريب أصدر رؤساء حكومات دول الكومنولث لدى اجتماعهم في ماليزيا إعلان لانغكاوي بشأن البيئة . ويمكن اعتبار هذا الإعلان إسهاما له أهميته في الجهود المبذولة حاليا للتمدد بطريقة معقولة ومنسقة لمشاكل البيئة . وإذا كان الإعلان لا يحتوي على جميع الردود على الأسئلة الماثرة ، فإنه يمثل اتفاقا للعمل لمصلحتنا المشتركة . وذلك بالإضافة إلى أنه إذ جاء نتيجة لجهد مشترك بين الشمال والجنوب ، فهو يمثل أيضا إسهاما كبيرا في التعاون العالمي في هذا المجال .

وعليّنا أن نبني على هذا الأساس وعلى أساس مبادرات مماثلة . ومع ذلك ، ينبغي أن تكون أعمالنا قائمة على أساس اعلامي واف . وأقول ذلك لأن من يريدون أن يصبحوا مرشدين في مجال البيئة قد يتسببون في بعض الاحيان في وقوع الضرر بدلا من أن يحققوا المنفعة . وعلى سبيل المثال ، قيل أخيرا في الصحافة إن استغلال أخشاب شجر السدر الصلب (غرينهارت) في غيانا كان ضارا بالبيئة لأنه يؤدي إلى انقراض الغابات . لكنني أود أن أضيف هنا انه مقابل كل شجرة "غرينهارت" تُقطع تنمو مكانها بسرعة خمس شجيرات . وبوسعي أن أقول ان هذا التجدد الذاتي أفيد بكثير من الناحية البيئية من أي عمل آخر يصفه من يسمون بالخبراء .

انسجاما مع رغبتنا في الاسهام في حسن ادارة البيئة ، سنضمن دائما الاستخدام السليم لغاباتنا . وإذ نأخذ ذلك بعين الاعتبار ، أثار رئيسي في جلسة رؤساء حكومات الكومنولث المعقودة في ماليزيا ، إلى أن غيانا ، بالتعاون مع بلدان الكومنولث ، على استعداد لوضع نموذج لكيفية معالجة المجتمع الدولي لمسألة الغابات الاستوائية ومسألة البيئة بشكل عام .

وغيانا ، في أبسط الاشكال ، على استعداد لتخصيص جزء من الغابات الاستوائية فيها لبحوث يمكن إجراؤها على أساس تجريبي مشترك . وعندئذ يمكن استخدام نتائج هذه البحوث بطريقة متحررة من قيود القواعد التي تؤثر على الملكية الفكرية في الوقت الحالي . وبعبارة أخرى ، فإن هذه الفائدة - سواء كانت مخترعة أو غير ذلك - ستكون ملكيتها مشتركة بين غانا والبلدان المشاركة الأخرى . وهدف الاقتراح تحقيق التنمية القابلة للاستمرار من خلال الحفاظ على البيئة ، مع السماح في نفس الوقت بالتوزيع المنصف لنتائج البحوث .

في ضوء خلفية جهودنا ومنظورنا الوطني ، نتوقع أن يحاول الإعداد لمؤتمر ١٩٩٢ البناء على أساس الجهود التي بذلت بالفعل في محافل مختلفة ، بما فيها مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، لحماية البيئة . وعند وضع ترتيباتنا التحضيرية ، علينا في المقام الأول أن نستفيد - بأكبر قدر ممكن - من جميع الموارد المتوافرة لنا

في منظومة الأمم المتحدة . فهناك تجربة نيروبي ، وأوروبا ، ونيويورك التي ينبغي الجمع بينها بشكل فعال لكفالة أن تصبح حماية البيئة والتنمية القابلة للاستمرار هدفاً يمكن تحقيقه .

وفي الوقت نفسه ، علينا أن نضمن أنه كيما يمكن عقد مؤتمر يحظى بأهمية عالمية كهذا المؤتمر ، ينبغي وضع ترتيبات مناسبة لتيسير مشاركة جميع الدول الأعضاء في تنظيمه في كل مرحلة من مراحله . والحدود التي تفرضها قيود الموارد المالية والبشرية على البلدان النامية واضحة وبديهية . ولهذا ، ينبغي إيلاء الاهتمام المناسب للقضاء على هذه المعوقات . ولا يزال العديد من المسائل التنظيمية معلقة ، ولكن بروح الالتزام المشترك والمسؤولية المشتركة ، يمكن أن أقول أن الاتفاق العام بشأنها لن يكون صعباً .

إننا مقتنعون بعد الاشتراك في هذه المناقشة المستفيضة في هذا المحفل ، أن مؤتمر ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية يمكن أن يقدم إسهاماً تاريخياً في حماية كوكبنا ، الأرض ، من كارثة الانقراض الكامل . ويوجد الآن ، على ما يبدو ، تصميم مشترك على العمل على نحو مسؤول في الوقت المناسب لإنقاذ بيئتنا من الانقراض . ولا يمكن أن نضيع هذه الفرصة المتاحة لتحقيق مزيد من التعاون العالمي ، لأن مصير البشرية معرض للخطر .

السيد آيالا لاسو (أكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يسمو

العالم أن يلاحظ أن رياحاً جديدة تأتي بتغييرات في العلاقات الدولية . وشيئاً فشيئاً - رغم النتائج الباهرة بالمقارنة بسلبية السنوات الأخيرة - يظهر أيضاً حسن النية ، ومن ثم يسهل إجراء حوار عالمي بناء ، له أثر مزدوج إذ أنه يساهم في حل المشاكل الموجودة وفي فتح إمكانيات التعاون فيما بين الدول .

ونلاحظ بارتياح عميق أن الأمم المتحدة قد تمكنت من إيجاد الطريق المناسب للعمل في هذه المرحلة من أجل تعزيز الانفراج والاتفاق . وبالمثل ، تحول الاهتمام العالمي الآن أيضاً إلى مجالات يمكن أن يتحقق فيها التعاون على أسس أشمل وبفعالية

أكبر . واني أرى أن هذا يوضح ، على الأقل ، جزئيا ، الأهمية التي نوليها للنهج المنسقة والمنسجمة في تناول مشاكل كمكافحة المخدرات وحماية البيئة والقضاء على الفقر . وأعتقد أننا جميعا نتفق على أننا ، بعد ن تجاوزنا الحروب ، علينا أن نعمل الآن لكفالة عالم مشرق أكثر عدالة وأصح بنية للجميع .

وهذا هو السبب الذي من أجله يعتقد وفد اكوادور انه لا غنى عن بذل جهود جماعية بشأن البيئة عملا على أن نحقق النتائج المنشودة ، التي تعتبر لازمة لبقاء الانسانية ذاته على الأرض .

ولا يمكن أن نسمح لأنفسنا بارتكاب الأخطاء في هذه الجهود . ومن ثم ، علينا أن نعمل بموضوعية وأن ننحي جانبا المصالح الوطنية البحتة أو المصالح المرتبطة بخلافات تقليدية فيما بين الشمال والجنوب . فالبيئة تعتبر مدار اهتمام ومصدر انشغال لنا جميعا على حد سواء .

ومن ثم ، علينا أن نعترف بالطابع العالمي للمشكلة وأن نعرف الأسباب التي أدت إلى تدهور البيئة - الذي نشجبه جميعا - وأن نصحح الأخطاء التي ارتكبتها وأنها كيف سياساتنا العامة وأنماط انتاجنا واستهلاكنا لمتطلبات البيئة . ولهذا ، ليس من المقبول ولا من السليم أن نتكلم عن البيئة ونعتقد أن المشاكل ستحل مثلا بمجرد طلب إجراء دراسة فيما يتعلق بأهم مصادر انتاج الاوكسيجين ، كما هي الحال في الغابات الاستوائية - وأن توضع قواعد صارمة لحمايتها . وبدلا من ذلك ، علينا أن ندرس كل عامل من هذه العوامل التي تؤثر على البيئة ، على حدة .

لقد استمعنا باحترام عميق وباهتمام بالغ إلى الوفود المختلفة التي أشارت إلى أن الاستخدام المكثف للوقود الاحفوري قد يكون السبب الرئيسي في التلوث . ونحن ندرك أيضا أن انبعاث غازات معينة يرتبط بتآكل طبقة الاوزون . ونحن نعرف أيضا أن الأمطار الحمضية وتلوث مياه الأنهار والبحيرات والبحار إنما يرجع إلى الانماط الصناعية المصممة والمستخدمه في العالم المتقدم لتحقيق مستويات المعيشة التي تتمتع شعوبه بها .

وبعبارة أخرى ، إذا كنا نريد حقا حل مشاكل البيئة ، علينا أن نبدأ بالتسليم على نحو موضوعي بالأسباب الرئيسية التي أدت ولاتزال تؤدي إلى هذا التدهور . وبهذه الطريقة ، يمكننا أن نتفادى الدخول في مباراة الكرة ، كما ذكر الممثل الدائم لبربادوس ، دام نيتا بارو ، تلك اللعبة التي بموجبها يتم خلال الـ ٧٥ دقيقة الأولى تحريف القواعد لصالح العالم المتقدم ؛ ولكن خلال الـ ١٥ دقيقة الأخيرة يصبح الهدف تغيير هذه القواعد لجعل العالم النامي يدفع الثمن .

وهذا لا يعني أن التطلعات المشروعة للبلدان النامية لابد أن تُخفَع لمتطلبات حماية البيئة ، بل يعني ، بالاحرى ، أننا يجب أن ندرس مشاكل التنمية بغية إيجاد الحلول الملائمة لها ، وفي الوقت ذاته ، يجب أن نكفل الوفاء التام بتطلعات وحقوق البلدان النامية دون أن يطلب من هذه البلدان أن تقدم تضحيات أكبر من تلك التي ما برحت تقدمها منذ عقود .

إن التنمية وحماية البيئة مفهومان يكمل كل منهما الآخر . ولهذا ، يتعين على الوكالات المتعددة الاطراف للتعاون أن تضطلع ببرامج للبحث ونقل التكنولوجيا من شأنها أن تعود بالنفع على البلدان النامية . ولابد أن تعطى هذه البلدان الموارد المالية التي تمكنها من تحقيق أهدافها الخاصة بحماية البيئة والتنمية . وسيكون مما لاغنى عنه أن تشارك البلدان المتقدمة في هذه الآلية المالية ، وأن تقدم قطاعاتها الخاصة دعمها من واقع ما هو متاح لها من تكنولوجيا حديثة .

يتصف النظام الاقتصادي الدولي الحالي بتعاقب أزمات يزيدها تفاقمًا عبء المديونية الخارجية الواقع على كواهل معظم البلدان النامية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، والضغط الذي تمارسه الحماية الاقتصادية على إدارة الموارد الطبيعية . ولهذا كله صلة مباشرة بتدمير البيئة في البلدان النامية .

يجب أن تحدد بوضوح المسؤولية عن السياسات التي تسببت في تدهور البيئة ، تدهورا نأسف له جميعا ، وعلى الذين تقع على عواتقهم المسؤولية الرئيسية أن يظطلعوا بالالتزام الرئيسي بتوفير الدعم اللازم لوقف هذا الاتجاه السلبي ومواجهته . ومن المشجع أن العديد من البلدان المتقدمة قد سلم بأن تدمير البيئة نتج ، في المقام الاول ، عن عقود مما أطلق عليه الاستغلال غير الرشيد للطبيعة من جانب العالم الصناعي . يجب أن يحدث تغيير في السياسات والممارسات المدمرة . لكن هذه السياسات والممارسات لا تزال مستمرة ، على الرغم من جميع الاعلانات . فنحن حتى الآن ، نسمع أن هناك سفنا تحمل نفايات ملوثة ناتجة عن البلدان الصناعية تمخر عباب البحار في العالم ، ولاسيما بحار البلدان النامية ، بحثا عن أمكنة يمكنها أن تلقي فيها

حمولاتها المميتة . وهذا المسلك يعارض المبدأ القائل بأن سلامة الكوكب في مصلحة لجميع . إن إنتاج هذه النفايات الملوثة لم يتوقف . وعلاوة على ذلك ، فإن هذا المسلك ينبني على الاعتقاد بأن صحة العالم النامي أمر ليس ذا أهمية أولى بالنسبة للبشرية .

إن مناقشتنا للمشاكل البيئية ينبغي أن تكون حافزة إلى ممارسة بعض النقد الذاتي فيما يتعلق بنوعية الحضارة التي خلقها الانسان وفيما يتعلق بأنماط التصنيع والاستهلاك .

لقد ذكرت أن حماية البيئة مسؤولية ملقاة على عواتق الجميع . وتريد اكوادور أن تقدم أي إسهام يسعها تقديمه صوب تحقيق هذا الهدف المشترك . إن اكوادور ليست بلدا متقدما ، وليست لديها صناعات كبرى يمكن أن تسبب تلوثا بيئيا . وبالرغم من ذلك ، فقد بذلت جهودا جبارة لتعتمد ما يمكنها من تدابير لحماية بيئتها . ولقد سعت إلى تحقيق توازن بين حماية البيئة والمحافظة عليها من ناحية ، وبين سياسات التنمية الاجتماعية الاقتصادية القائمة على الاستخدام الرشيد لمواردها من أجل منفعة الاجيال الحالية والمقبلة ، من ناحية أخرى . وخبرتنا في هذا المجال قد جعلتنا نخلص إلى أن التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا الحديثة الملائمة أمر لا غنى عنه ، وأنه لا غنى أيضا عن تقديم المساعدة المالية بشروط مؤاتية .

لقد وقَّعت اكوادور على اتفاقية فيينا الخاصة بحماية طبقة الاوزون وبروتوكول مونتريال الخاص بالمواد التي تستنفد طبقة الاوزون . وبغية الالتزام بأحكام هذا البروتوكول ، لأنها تتصل بالمواد البديلة لمركبات كلوريد الكربون الفلورية ، تؤيد اكوادور إنشاء صندوق دولي لتقديم المساعدة التقنية والمالية التي تمكن البلدان النامية من اتخاذ التدابير اللازمة .

ومن البرامج البيئية التي تنفذها بلادي منذ عدة سنوات ، أود أن أشدد على البرنامج الوطني الشائبي الذي نضطلع به جنبا إلى جنب مع كولومبيا ، واستمادة الغطاء النباتي في مختلف مقاطعات الانديز ، وهو برنامج تدعمه منظمة الأمم المتحدة

للاغذية والزراعة ؛ وحماية الحداثق الوطنية في منطقة الامازون ؛ والانظمة التي تحكم استكشاف واستغلال الهيدروكربون ، بغية حماية البيئة ورصدها واستعادتها ؛ والقانون الذي ينص على منع التلوث البيئي ومراقبته .

لاحظت اكوادور باهتمام أن الإعلان الذي اعتمدته مؤخرا سبعة بلدان صناعية رئيسية في باريس سلّم بالصلة القائمة بين النمو الاقتصادي والحماية البيئية وشدد على وجوب التفكير في مصالح البلدان النامية . وتأمل اكوادور أن يترجم هذا الاعلان الى سياسات وتدابير عملية أثناء مؤتمر عام ١٩٩٢ .

وفيما يتصل بهذا المؤتمر ، تعتقد بلادي ، للأسباب التي قدمتها ، أن جدول أعماله ، ينبغي أن يتضمن العديد من المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية والتي تستحوذ على اهتمام عالمي حتى تسهم قراراته إسهاما صحيحا متعدد الواجه في حل المشاكل التي تواجهها .

يجب أن تكون القوة الدافعة للمؤتمر التاكّد من أن هناك عملا جماعيا لوقف تدهور البيئة الناجم عن الأعمال التي يقوم بها العالم المتقدم وعدم قدرة البلدان النامية على أن تفعل شيئا في هذا الشأن . ويجب على البلدان المتقدمة أن تغيّر طرائق انتاجها واستهلاكها . كما يجب أن توفر للبلدان النامية الوسائل المالية والتقنية اللازمة للتنمية لتمكينها من الاضطلاع بحماية فعلية للبيئة .

نرى أن عضوية اللجنة التحضيرية للمؤتمر ينبغي أن تكون مفتوحة لجميع الدول المهمة بهذه المسألة الحيوية . وبعبارة أخرى ، يتعين أن تكون تلك اللجنة جامعة . وينبغي اختيار مكان انعقادها بحيث يكون من السهولة البالغة للبلدان ، وخاصة تلك البلدان ذات الموارد الشحيحة ، أن تتمكن من الحضور . ونعتقد أن مقر الأمم المتحدة في نيويورك أفضل مكان . كما أن أمانة المؤتمر ، التي سيقوم الأمين العام بإنشائها ، ستعمل على أكمل وجه في هذه المدينة . وسيكون بوسعها أن تظل على اتصال بجميع الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ، بغية إعطاء اللجنة قوة الدفع اللازمة لعملها .

وقد شكرنا البرازيل على عرضها استضافة المؤتمر ، وأيدنا قبول ذلك العرض . ونحن نعتقد أنه ينبغي أن تكون البلدان ممثلة في المؤتمر على أعلى مستوى تقني وسياسي .

إن كان للمؤتمر توجه عالمي ، وإن كان موضوعيا في تحليلاته ، وإن كان هناك تضامن في اقتراحاته ودينامية في التدابير التي سيقدر اعتمادها ، سنستطيع في هذه الحالة أن نقول أننا قد وفينا بالتزامنا بأن نكفل للأجيال المقبلة عالما صحيا يمكنها أن تعيش فيه .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا إلى آخر متكلم فسي المناقشة المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المقترح عقده في ١٩٩٢ . وكما قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة فإن البت في البند الفرعي (و) من البند ٨٢ من اختصاص اللجنة الثانية .

برنامج العمل المؤقت

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقدم للأعضاء مخططا مجملا لبرنامج العمل المؤقت للجلسات العامة حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر . أولا ، أوجه الانتباه إلى بعض تغييرات في برنامج يوم الأربعاء أول تشرين الثاني/نوفمبر . في الصباح ستعقد الجمعية العامة في البند ١٧ (ط) "إقرار تعيين مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" ؛ والبند ١٣ "تقرير محكمة العدل الدولية" ؛ والبند ٢١ "منجزات السنة الدولية للسلم" ؛ والبند ١٥٧ "عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للنظر في مسألة التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع بغية توسيع نطاق هذا التعاون وزيادة فعاليته" .

وعصر اليوم نفسه ، ستتناول الجمعية البند ٢٧ "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية" ، والبند الفرعي ١٥ (ب) "انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي" .

أما فيما يتعلق ببرنامج العمل الجديد ، ففي صباح الاثنين ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستستمع الجمعية إلى خطاب رئيس جمهورية تونس ، فخامة السيد زين العابدين بن علي ، ثم تتناول بعد ذلك البند ١٤٩ "عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي" .

وعصر الاثنين ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ستتناول الجمعية البند ١٥٥ "إطار هديل افريقي لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي" .

ويوم الثلاثاء ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر صباحا ، ستعقد الجمعية العامة ، في إطار البند الفرعي ٨٢ (ب) ، جلسة تذكارية للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

وبعد ظهر الثلاثاء ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستتناول الجمعية البند ٣٣ "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" ، وستنظر في نفس الجلسة ، في إطار البند ٣٨ "استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة" ، في التقرير المتعلق بهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

ويوم الأربعاء ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستنظر الجمعية العامة في البند ٣١ "الحالة في كمبوديا" .

وفي صباح الخميس ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستواصل الجمعية نظر البند ٣١ "الحالة في كمبوديا" .

وستنظر صباح الاثنين ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في تقرير اللجنة الثالثة المقدم في إطار البند ١٠٨ من جدول الأعمال "اعتماد اتفاقية بشأن حقوق الطفل" .

وستبدأ أيضا نظرها في البند ٣٠ "قانون البحار" .

ويوم الاثنين ٢٧ والثلاثاء ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستنظر الجمعية العامة في البند ٣٧ "الحالة في الشرق الأوسط" .

وصباح الأربعاء ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستتناول الجمعية البند ٣٦ من جدول الأعمال "حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها : ضرورة الامتنثال الفوري للحكم" .

وستبدأ الجمعية العامة عصر يوم الاربعاء ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، النظر في البند ٢٩ "قضية فلسطين" .

ويوم الخميس ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر والجمعة أول كانون الاول/ديسمبر ، ستواصل الجمعية النظر في البند ٢٩ "قضية فلسطين" .

أود أن أؤكد مرة أخرى ، كما سبق أن ذكرت ، أنه يجري بذل كل الجهود لتقصير مدة الدورة بحيث يمكن للجمعية العامة أن تختتم أعمالها بحلول يوم الاثنين ١١ كانون الاول/ديسمبر ، كي يمكن عقد الدورة الاستثنائية بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الاول/ديسمبر .

وفضلا عن ذلك أود أن أبلغ الاعضاء بأن إعلان التبرعات لبرامج عام ١٩٩٠ لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى سيجري يوم الخميس ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر صباحا ، وأن إعلان التبرعات لبرامج عام ١٩٩٠ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سيجري صباح الاثنين ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر .

من المفهوم بالطبع أنه سينظر في تقارير اللجان الرئيسية حال توافرها .

وسيتظهر برنامج العمل المؤقت الذي أعلنته توا في المحضر الحرفي للجلسة وكذلك في موجز يومية الأمم المتحدة . وفي نفس الوقت ، إن كانت هناك تغييرات سأجعل الجمعية على علم بها .

ستفتح قائمة المتكلمين في جميع هذه البنود اليوم الساعة ١٥/٠٠ .

البند ١٤ من جدول الاعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة من الأمين العام بإحالة تقرير الوكالة (A/44/450)

(ب) مشروع القرار (A/44/L.18)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أقترح إقفال قائمة المتكلمين

في المناقشة المتملة بهذا البند اليوم الساعة ١٦/٠٠ .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبالتالي ، أرجو الممثلين

الراغبين في تسجيل أسمائهم على قائمة المتكلمين أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن .
أدعو السيد هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تقديم تقريره .

السيد بليكس (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يشرفني أن أقدم للجمعية العامة تقريراً عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، استكمالاً لتقرير الوكالة السنوي المطروح على الجمعية العامة* .
في هذه السنة ، نحتفل بالذكرى السنوية المائتين لاكتشاف اليورانيوم ، والذكرى الخمسين لاكتشاف الانشطار النووي . هذان الفتحان العلميان غيرا عالمنا تغييراً جذرياً . فمع ٥٠ ألف رأس نووية مخزونة ، اضطر الإنسان أن يعيش في هدوء قلق في ظل توازن الرعب وخطر احتمال انتشار الأسلحة النووية إلى بلدان أخرى ، إلى جانب حوالي ٤٣٠ محطة نووية لتوليد الكهرباء ينظر إليها البعض بجزع باعتبارها منتجاً محتملاً للتلوث أكثر من كونها مخفّضاً فعلياً لهذا التلوث .

وسواء راقنا ذلك أو لم يرقنا ، تظل الاكتشافات أشياء لا رجعة فيها ، إذ أننا لا يمكننا أن نمحو ما تعلمناه . وهكذا ستظل هناك القدرة على صنع القنابل ، وكذلك القدرة على تسخير الطاقة الثمينة المتولدة عن الانشطار . أما ما يجب أن نفعله فهو احتواء قدرتنا على تدمير الذات ، وتخفيض الاخطار المتصلة باستخدام الطاقة النووية إلى أدنى حد ممكن . وفي رأيي أن هناك اليوم ما يدعو إلى التفاؤل فيما يتعلق بقدرتنا على تحقيق هذين الأمرين .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد صلاح (غامبيا) .

في المناخ السياسي الدولي الجديد الآخذ في الظهور ، لم يعد نزع السلاح النووي يبدو ، كما كان ، هدفا نظريا ، بل بات يبدو من الممكن العثور على أساس للسلام أدعى للارتياح من مفهوم التدمير المؤكد المتبادل .

ولحسن الحظ لم تتحقق المخاوف من إمكانية انتشار الأسلحة النووية إلى العديد من البلدان . ففي العام المقبل ، ستجتمع مرة أخرى الدول الـ ١٣٧ التي التزمت - بمقتضى معاهدة عدم الانتشار - بعدم حيازة الأسلحة النووية ، لاستعراض تنفيذ المعاهدة . وستبلغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها تتحقق من الاستخدام السلمي الخالص لـ ٩٥ في المائة من جميع المنشآت النووية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وإنني واثق من أنها لم تجد تحويلا واحدا لاية مادة انشطارية خاضعة لنظام الضمانات . ورغم أن هذه النتيجة مشجعة ، إلا أنها ليست مثيرة للدهشة . فالبلدان لا تقبل الضمانات الكاملة النطاق بنية تحويل المواد النووية بل تقبل الضمانات لخلق الثقة في التزامها باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .

ومع هذا ، يتعين أن تكون الضمانات شاملة ومنتظمة كيما تصبح ذات مصداقية . إن تشغيل نظام الضمانات مسؤولية كبرى ملقاة على كاهل الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وحتى بعد حوالي ٢٥ عاما من الخبرة ، لا تزال تظهر تحديات جديدة . فهناك منشآت معقدة قائمة تعالج كميات كبيرة من المواد الانشطارية ينبغي أن تكون تحت الضمانات . وتقنيات التحقق التي كانت في وقت ما مرضية تصبح بالية . واليوم أوجدت مناقشة نزع السلاح على العديد من الجبهات استعدادا عاما لقبول التحقق بشكل أكبر مما كان عليه عندما طرحت مسألة الضمانات لأول مرة . وستستفيد ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية سواء من حيث التكلفة أو من حيث المصداقية إذا ما مُكِّنت من أن تلاحق ضروب التقدم التي أحرزت في نظم تحقق أخرى .

ما زال تمويل الضمانات مشكلة . فحوالي ٥٠ مليونا من الدولارات قد تبندوا مبلغا متواضعا فيما يتعلق بالإشراف على ٩٥ في المائة من جميع المواد الانشطارية خارج الدول الحائزة للأسلحة النووية . إلا أن توافق الآراء يصعب بلوغه بشأن أي زيادة في هذه الميزانية ، حتى في وجود المزيد من المواد والمزيد من المنشآت التي

(السيد بليكس ، الوكالة
الدولية للطاقة الذرية)

يجب التفتيش عليها . فليس هناك ما هو أصعب على الدول ذات السيادة من الموافقة على التحمل بنصيب من نفقات مشتركة . وقد أدى نقص الموارد ، إلى عدم التمكن من توسيع التفتيش في ظل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليشمل المنشآت النووية السلمية في الدول الحائزة للأسلحة النووية ، استجابة لما حث عليه المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار .

لقد قيل مرارا أن "الثقة تنتهي حيث تنتهي الضمانات" . ومن المفهوم ، لذلك ، أن يوجه اهتمام لتوسيع أكبر لنطاق التغطية التي يوفرها نظام ضمانات الوكالة . ومؤخرا تسنى التوصل إلى اتفاق بشأن تطبيق نظام الضمانات على جميع المواد الانشطارية في فييت نام إثر انضمام ذلك البلد إلى معاهدة عدم الانتشار . وهناك اتفاق مشابه يجري التفاوض عليه منذ وقت مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . وقد أكدت جنوب افريقيا مؤخرا أنها ترى إمكانية جدية للانضمام إلى المعاهدة . وقد طلب مني المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن أجري مشاورات بشأن تطبيق نظام ضمانات الوكالة على جميع المنشآت النووية في الشرق الأوسط . وهذه المهمة تسير جنبا إلى جنب مع دراسة تدابير إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة التي طلب من الأمين العام الاضطلاع بها .

لا بد لي أن أذكر أن الصين أبرمت اتفاقا مع الوكالة يدعوها إلى ضمان بعض منشآت الصين النووية السلمية . وكما أن الحكومة الصينية قدمت قائمة بالمنشآت المفتوحة للتفتيش . وبهذا الاتفاق ، ستكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية قادرة على القيام بأعمال التفتيش في جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الخمس ، وهي قدرة - كما قلت - تمارس بشكل محدود للغاية نتيجة لنقص الموارد . وقد لاحظت أن وزير الخارجية السوفييتي السيد شيفارد نادزي ذكر في كلمته أمام الجمعية العامة أنه يمكن استخدام خبرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الواسعة في مجال تطبيق الضمانات ، في التحقق من الامتثال لاتفاق بشأن وقف وحظر وانتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة . وإنني واثق بأن خفض انتاج تلك المواد لغرض صنع الأسلحة سيكون

محل ترحيب واسع . كما أنني واثق أيضا من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية - إذا ما أتاحت لها الموارد الكافية - ستكون قادرة على التحقق من عدم استخدام أي مرفق نووي أو مادة انشطارية تحت نظام ضماناتها في أغراض صنع الأسلحة .

قوبل ظهور الطاقة النووية أول ما ظهرت بتفاؤل لا حدود له ، وكان التوسع في استخدامها سريعا ، وهكذا فإن هناك اليوم حوالي مائة محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية تحت الإنشاء بالإضافة إلى حوالي ٤٣٠ محطة عاملة تمتد العالم الآن بطاقة كهربائية تكاد تعادل إجمالي الطاقة المولدة عن طريق المساقط المائية . ومع هذا يبدو أن هذا التوسع قد بلغ الآن مداه ، وكما بدأ ظهور تيارات متعارضة من الرأي حول توليد الكهرباء بالطاقة النووية . ففي بعض البلدان أوقف قانون ، أو كأم واقع ، إنشاء محطات لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية ، في حين ظل التوسع في إنشاء تلك المحطات مستمرا في بلدان أخرى . وما زالت بعض قطاعات الجماهير تعارض بحماس استخدام الانشطار النووي ، في حين ترى قطاعات أخرى - أو هي في سبيلها لأن ترى - في الطاقة النووية مصدرا نظيفا للطاقة يساعد على تخفيف حدة المشاكل البيئية ، وبخاصة تلك المتمثلة بابتعاث ثاني أكسيد الكربون الكبريتي وأكسيدات النيتروجين وثاني أكسيد الكربون : أي المطر الحمضي ، وموت الغابات ، وارتفاع درجة حرارة الكوكب . فقطاع الطاقة يعد الآن بشكل متعاظم ، ذا أثر حاسم بالنسبة للبيئة .

وقد كرست اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، عن حق معظم اهتمامها لدور الطاقة . وسلمت بالحاجة إلى النمو المستمر ، وبالحاجة إلى الطاقة لتحقيق النمو ورغم أنها لاحظت ، في الوقت نفسه ، الضرر البالغ الذي لحق بالبيئة بسبب المستوى الحالي لاستخدام الوقود الأحفوري وطرق استخدامه ، لم تؤيد استخدام الطاقة النووية . بل على العكس تماما ، أوشكت اللجنة - وقد شعرت بالقلق بشأن مسائل النفايات النووية والحوادث النووية والانتشار النووي - على القول بأن استخدام الطاقة النووية لا يمكن اعتباره مرارا في الوقت الحالي .

إلا أنه يجب الوعي ، مع هذا ، بأنه إذا كانت المهمة التي لا مفر منها هي ضمان عدم ازدياد ، حرق الوقود الأحفوري عن مستواه الحالي ، إن لم تكن خفضه ، ففي وقت تعزز فيه التنمية ، فسيكون من الصعب النجاح في تحقيق ذلك الطموح . إذا ما رُفضت الطاقة النووية كبديل .

واللجنة العالمية ، وقد أدركت المخاطر البيئية الناجمة عن استخدام الوقود الأحفوري عند مستوياته الحالية ، ولم ترغب رغم ذلك في قبول زيادة الاعتماد على الطاقة النووية ، فعلت ما يفعله العديد من الجماعات البيئية ، فحاولت إيجاد مخرج من خلال الدعوة إلى توفير الطاقة واستحداث مصادر متجددة لها .

ومن السهل للغاية الموافقة على شعار توفير الطاقة القائل "ليست هناك طاقة أقل تلويثا من غيرها إلا تلك التي لا نستخدمها" . لكن توفير الطاقة ، الذي لا يحدث عن طريق زيادة كفاءة الطاقة بل عن طريق الاعتماد الأقل على استخدامها ، قد يكون ذا كلفة اجتماعية . وقد يجدر بنا أن نتذكر العبارة الشهيرة التي قالها العالم الهندي هومي بهابا على أساس خبرة مستمدة من العالم النامي : "ليست هناك طاقة أبهظ كلفة من عدم وجود الطاقة" .

إن اللجنة العالمية للبيئة ، التي تؤيد التنمية تأييدا لا يحيد وتقبل زيادة متوسط الاستهلاك الفردي للطاقة في البلدان النامية ، تقترح بقدر كبير من التفاؤل إمكانية تحقيق نمو لا يستهان بحجمه في كل مكان مع تخفيض متوسط الاستهلاك الفردي الأولي للطاقة في البلدان الصناعية بنسبة النصف . وهذا تفاؤل بشأن توفير الطاقة لا يشارك فيه العديد من خبراء الطاقة . وفي تقريرها إلى الجمعية العامة بشأن اسهامها في التنمية القابلة للاستمرار ، الوارد في الوثيقة A/44/339/Add.11 ، التي أفهم أنها متاحة هنا ، تؤيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية تأييدا قلبيا مفهوم التنمية القابلة للاستمرار وتصف الطرق العديدة التي تسعى إليها لتعزيز تلك التنمية . كما أن الوكالة ترى أيضا أن الحفاظ على الطاقة ، أي استخدامها بطريقة أكثر كفاءة وأكثر تمييزا مطلب هام وضروري .

بيد أن المكاسب الكبرى في فعالية الطاقة تأتي من التغير التكنولوجي . وهذا التغير عملية بطيئة . ومع ذلك من المهم أن نلاحظ أن جميع الدلائل تشير إلى أن التنمية ، وخاصة في البلدان النامية ، ستحتاج إلى استخدام متعاطف للطاقة . تشير دراسة جديدة للمؤتمر العالمي للطاقة إلى زيادة تبلغ ما بين ٥٠ و ٧٥ في المائة في استهلاك الطاقة الأساسية في العالم ما بين عام ١٩٨٥ وعام ٢٠٢٠ .

إن الوفرة في استهلاك الطاقة يمكن أن يعوض بعض الطلب العالمي المتزايد عليها ولكن مقدار هذا التعويض غير معروف حتى الآن صحيح أن محركات السيارات ستزداد كفاءة ولكن سيكون هناك عدد أكبر من السيارات . وفي السنوات الـ ١٥ الماضية ازداد استهلاك الطاقة الأساسية في العالم بنسبة ٢,٤ في المائة سنوياً وكانت هذه الزيادة وأكثر من الضعف في البلدان النامية . ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الكهرباء بمعدلات أعلى . وفيما يتعلق بموضوع حفظ الطاقة انتهى المؤتمر العالمي للطاقة الذي انعقد في الشهر الماضي في مونتريال إلى أنه : "من الضروري أن نتوخى الواقعية في التفكير بشأنه إذ أنه لم يحدث أن علقت التمنيات على موضوع ما مثلما علقت عليه" .

وحت مؤتمر الطاقة العالمي ، وهو الهيئة التي تمثل أكبر تمثيل مجتمعات الطاقة العالمية ، على توخي الواقعية في تقييم ما يمكن أن تشارك به مصادر الطاقة البديلة والمصادر التجارية المتجددة للطاقة . وبالإضافة إلى الطاقة الكهربائية ، فإن تلك المصادر توفر اليوم أقل من ٠,٣ في المائة من الطاقة العالمية ومعظم هذه الطاقة ليست ناشئة عن مصادر الطاقة المعروفة جيداً مثل الطاقة الناشئة عن الرياح أو الطاقة الشمسية أو طاقة الكتلة الحيوية ولكن من الطاقة الناشئة عن الحرارة في باطن الأرض . وقد قدرت السيدة سيتغ ، رئيسة الوكالة الدولية لشؤون الطاقة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن هذه المصادر يمكن أن تسهم بـ ٥ في المائة على الأكثر من إمدادات الطاقة في العالم بحلول عام ٢٠١٠ ويقترح مؤتمر الطاقة العالمي رقماً أقل من ذلك ، وهو ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ . ولا يوجد على الإطلاق أي سبب يجعلنا نعتز على مصادر الطاقة هذه ، لكن هناك أسباباً تجعلنا نتوخى

(السيد بليكسي ، الوكالة
الدولية للطاقة الذرية)

الواقعية بشأن هذه المصادر . ومن الضروري أيضا إجراء مناقشة بشأن هذه المسائل لا بين الدوائر العاملة في مجال البيئة أو الدوائر العاملة في مجال الطاقة فحسب بل وفي الدوائر السياسية أيضا . ومن حسن الطالع أن هذه المناقشة تجري حاليا ويبدو أن بعض النتائج تلقى تأييدا واسعا للغاية . وهذه النتائج هي : أولا ، هناك حاجة عاجلة إلى المزيد من العمل العلمي بغية زيادة المعرفة بأثر "الدفيئة" ، وثانيا ، أنه حتى في حالة عدم توافر المعرفة الكاملة ، يجب اتخاذ تدابير لتخفيض انبعاث الغازات الناشئة عن أثر الدفيئة ، كمركبات كلوريد الكربون الفلورية ، وغاز الميثين وغاز ثاني أكسيد الكربون . وثالثا ، أنه يجب تخفيض المستويات الحالية من ثاني أكسيد الكربون التي يعتقد أنها تسهم بحوالي ٥٠ في المائة من أثر الدفيئة ، وهو ما يتطلب الإقلال من إحراق الوقود الاحفوري ، والإقلال من إزالة الغابات ، وزيادة التشجير . ولما كانت الطاقة قوام الحياة في مجتمعاتنا ، والطاقة الناشئة عن الوقود الاحفوري تشكل أكبر جزء من مصادر الطاقة التي يستخدمها العالم ، فمن المفهوم أن هذه النتائج استقبلت بشعور من القلق . ولئن كان الفريق الدولي المعني بتغيير المناخ الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية يكافحان في تناول أسباب ونتائج ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الكوكب ، والاستجابة لها ، فإن الاقتراحات على المستوى السياسي لم تحدث حتى الآن أساسا إلا في الإطار المؤسسي . لقد اقترح من فوق منصة الجمعية العامة إنشاء مجلس للحماية البيئية الدولية له على سبيل المثال سلطة اتخاذ قرارات ملزمة لجميع الدول وذلك استجابة للتهديد الذي تمثله ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الكوكب . وهناك اقتراح آخر يحظى بتأييد واسع النطاق هو وضع إطار معاهدة بشأن تلك الظاهرة . وليست مهمتي أن أعقب على هذه المقترحات ، أود أن أقول أن المجلس والمعاهدة المقترحين ليسا سوى صكين يمكن عمن طريقهما أن نتخذ تدابير عملية مشتركة وأن نعلن هذه التدابير . ولكن تبقى مع ذلك مهمة هائلة تتمثل في تحديد تلك الاجراءات والاتفاق عليها ويكمن كل ذلك في ميدان السياسات المتعلقة بالطاقة .

لا يدعي التقرير الخاص بالتنمية القابلة للاستمرار الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الأمم المتحدة ، والذي عمم في الوثيقة A/44/339/Add.11 أن الاستمرار في استخدام الطاقة النووية أو حتى التوسع في استخدامها يمكن أن يكون دواء عاما لارتفاع درجة حرارة الكوكب ، لكنه بالأحرى ، يقدم اسهاما هاما في إحداث توازن في مصادر الطاقة في العالم الامر الذي يؤدي إلى الإقلال من انبعاث الغازات المتسببة في سقوط الامطار الحمضية وتغير المناخ . ويقترح التقرير أنه ينبغي استخدام الطاقة النووية بالإضافة إلى حفظ الطاقة والموارد المتجددة لتخفيض انبعاثات الغازات الناشئة عن أثر الدفيئة . ولو كانت الكهرباء التي ولدتها الطاقة النووية في العام الماضي قد ولدت باستخدام الفحم لاضيف ٨٠٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون إلى الـ ٢٠ ٠٠٠ مليون طن المنبعثة بالفعل عن حرق الوقود الأحفوري . ومن الواضح بالتالي ، ما يمكن أن يعنيه بالنسبة لأثر الدفيئة الإقلال التدريجي في استخدام الطاقة النووية ومن الواضح أيضا ما يمكن أن يعنيه التوسع في استخدام الطاقة النووية . وتؤكد النتيجة التي خلص اليها مؤتمر الطاقة العالمي من الشهر الماضي هذا الرأي تأكيدا قويا .

ويسعدنا أن قادة ايطاليا وجمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان ورئيس اللجنة الخاصة بالمجموعات الأوروبية ذكروا في البيان الختامي لقمة باريس ما يلي :

"إننا ملتزمون بالمحافظة على أعلى معايير السلامة لمحطات توليد الطاقة النووية وبتعزيز التعاون الدولي في التشغيل الآمن لهذه المحطات وفي التصرف في النفايات . ونحن ندرك أن الطاقة النووية يمكن أيضا أن تضطلع بدور هام في الحد من إنتاج الغازات المحدث لأثر الدفيئة" .

من المهم أيضا أن نلاحظ أن الرئيس غورباتشوف قال في مقابلة في تموز/يوليه ما يلي :

"هناك رأي يتزايد في العالم ، وإنني أشارك في هذا الرأي ، بأنه لا يمكننا أن نستغني عن الطاقة النووية . أما المكانة التي تشغلها هذه الطاقة في هيكل انتاجنا الكهربائي بشكل عام ، فمسألة أخرى . وينبغي بطبيعة الحال أن نضمن السلامة ، لكننا لا يمكن أن نعيش دون طاقة نووية" .

ويمكن أن نجد مثالا واضحا للبيان الصادر عن قمة باريس في بحث موجز بشأن ارتفاع درجة حرارة الكوكب أصدرته الحكومة الفرنسية . كانت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في فرنسا في عام ١٩٧٢ حوالي ٤٥٠ مليون طن . وفي عام ١٩٨٥ انخفض هذا الرقم إلى ٣٢٥ مليون طن ، وذكر أنه أمكن تجنب انبعاث ١١٠ مليون طن عن طريق الاقتصاد في استهلاك الطاقة و ١٤٠ مليون طن عن طريق استخدام الطاقة النووية .

إن الاسراف في القدرة على توليد الكهرباء في كثير من البلدان الصناعية أصبح ظاهرة قديمة وهناك الآن حاجة ماسة في كثير من البلدان إلى اتخاذ قرارات بشأن القدرة الجديدة على توليد الكهرباء . وعلى الرغم من التأييد الحكومي على مستوى العالم للاقتصاد في استهلاك الطاقة وللبحث عن مصادر متجددة للطاقة ، ظهر الغمان الطبيعي والفحم باعتبارهما بديلين أساسيين للطاقة النووية في البلدان الصناعية . ونظرا لعدم كفاية البنى الأساسية ، ولوجود شبكات كهربائية محدودة أو موارد بشرية غير كافية لم يكن أمام البلدان النامية أي بديل له معنى سوى الوقود الأحفوري ، والطاقة الكهربائية عندما تتوافر . ومع ذلك ينبغي أن نلاحظ أن هناك اهتماما كبيرا في البلدان الصناعية بالاعتماد على الطاقة النووية على نحو أكبر لأن قلة الطلب في تلك البلدان على الفحم والزيت والغاز يمكن أن يسهم في زيادة أسعار الوقود الأحفوري .

لا نقول ان الشواغل المتزايدة بشأن النتائج البيئية لاستخدام الوقود الأحفوري على المستوى الحالي يجعل الطاقة النووية في حد ذاتها أكثر جاذبية . بيد أن هذه الشواغل قد تنبه الرأي العام إلى حقيقة أن جميع بدائل الطاقة تكمن فيها بعض المشكلات وأن التركيز الضيق على المشكلات المتعلقة بالطاقة النووية يجب أن يفتح

المجال - بدلا من ذلك - للنظر في جميع البدائل المتاحة من وجهات النظر المختلفة وهي السلامة ، والصحة والبيئة والتكلفة .

ولا توجد في منظومة الأمم المتحدة أية وكالة تغطي جميع شبكات الطاقة ومن مهمتها النظر فيها جنباً إلى جنب معاً . ولذلك تضم الوكالة جهودها إلى جهود عدد من المنظمات الدولية الأخرى بما في ذلك ، منظمة الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والبنك الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والمؤتمر العالمي للطاقة ، وذلك للإعداد لندوة يبحث فيها كبار الخبراء آثار الأساليب المختلفة لتوليد الكهرباء على الحياة ، والصحة ، والبيئة . ومن الطبيعي أن ينظر في الدورة الكاملة لهذه العملية : أي التعدين ، والبناء ، والنقل ، واستخدام الطاقة ، والتخلص من النفايات . وستجرى أيضا مناقشة بشأن كيفية ادماج مسائل البيئة والصحة في عملية التخطيط ومنع القرار عند توليد الطاقة .

إن انفجارات الغاز وحوادث مناجم الفحم وحوادث انهيار السدود وارتفاع درجة حرارة الكوكب لا تطمس المشاكل المرتبطة باستخدام الانشطار النووي . بل يضعها في منظورها السليم . والوكالة الدولية للطاقة الذرية تتركّز جزءا كبيرا من جهودها للاقلال من هذه المشاكل ، أو ازالتها من خلال التشغيل الآمن لمحطات الطاقة النووية ، والتخلص الآن من النفايات المشعة ، وعدم الانتشار . وبما أنني ناقشت من قبل الجهود التي تبذلها الوكالة في مجال الضمانات ، يمكنني أن أقصر ملاحظاتي الآن على مسائل السلامة النووية والنفايات النووية ، وهي مسائل تشغل بال الجماهير بقدر كبير . بل إن من المسلم به أنها أصبحت اليوم قضايا دولية ، إذ أن الأثر المادي لأي حادث نووي قد يكون محليا أو اقليميا ، أما الأثر النفسي فعالمي النطاق . ويؤدي هذا إلى تعاون دولي أقوى لبلوغ مستويات عالية بشكل متسق والحصول على معرفة عامة عن أفضل التقنيات المتاحة .

لقد حدثت معايير الاستخدام الآمن للطاقة النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأجريت دراسة عن الكيفية التي تطبّق البلدان الأعضاء تلك المعايير بها حاليا . كما أصدر فريق الوكالة الاستشاري للسلامة النووية - المكوّن من صفوة خبراء العالم في مجال السلامة النووية - مجموعة من مبادئ السلامة الأساسية لمحطات القوى النووية ، تضمنت أهداف سلامة شاملة وصارمة لكنها واقعية للمحطات الحالية والمستقبلية . وقد لقيت هذه الأهداف . الأشد صرامة من المعايير التنظيمية الحالية قبولا حسنا لدى المجتمعات النووية كافة في أرجاء العالم ، وسيكون لها - دون شك - أثر على القائمين بتشغيل المحطات ومصمميها ومراقبي أداؤها .

وقد واصلت الوكالة تقديم المساعدة للحكومات حيثما طلبتها ، بإرسال فرق من الخبراء الدوليين لفحص السلامة التشغيلية لمحطات الطاقة النووية المسماة بـ فرق استعراض أمان التشغيل ، وقد دعيت هذه الفرق لزيارة كل الدول التي تقوم بتشغيل محطات طاقة نووية وأكدت هذه الفرق أن المديرين والعاملين في المحطات التي زاروها على علم بأفضل الاجراءات والنظم المتاحة . وفي هذا السياق أود أيضا أن أذكر أن كل مشغلي محطات الطاقة النووية في العالم قد شكلوا سويا الرابطة العالمية

لمشغلي الطاقة النووية أو 'وانو' ، بهدف واضح هو ضمان أن يتشاطر كل العاملين خبراتهم الثرية وبالتالي يزداد تعزيز السلامة . وقد رحبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذه المبادرة وهي تتعاون مع وانو .

من الطبيعي أن ينصبّ اهتمام كبير على السلامة التشغيلية لضمان الاداء الجيد لمحطات الطاقة النووية التي تعمل حاليا في أرجاء العالم وتلك التي سيجري تشغيلها قريبا . ومع ذلك ، هناك أيضا بحث ونقاش مكثف لتطوير التكنولوجيا النووية سواء تلك التي يمكن أن تزود بها المحطات القائمة أو التي ستوفر للعالم أشكالاً جديدة من محطات الطاقة النووية . وفي المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية - الذي عقد منذ بضعة أسابيع - كرس يومان من النقاش لجيل جديد من محطات الطاقة النووية . وقد برزت عدة أشياء من هذا النقاش .

أولا ، إن الخبرة الواسعة التي اكتسبت من أنواع المفاعلات الحالية تسمح بتطوير هذه الأنواع ، وتبسيط التصميم والتشغيل وتعزيز السلامة وتقليل الحجم والسماح بوضع المعايير . إن هذه المفاعلات التي تقام كالمعتاد على تكنولوجيا مؤكدة ومجربة يمكن أن تكون متاحة خلال النصف الأول من التسعينات . ويجب أن تكون منافسة لمحطات الطاقة المتولدة عن احتراق الفحم ويستغرق تشييدها حوالي أربع سنوات .

ثانيا ، هناك عدد من تصميمات المفاعلات الجديدة موجود أو أخذ في الظهور يختلف اختلافا كبيرا عن الأنواع المستعملة حاليا . وكلها أصغر وبعضها تركّبي ، وبدلاً من أن تتطلب أداء موجه من الحاسب الآلي أو بالاشراف الانساني لضمان السلامة في بعض الحالات الشاذة ، تعتمد في الأغلب على القوى الطبيعية التي لجاذبية الأرض . وبما أن تكنولوجيا هذه المفاعلات لم تجر تجربتها في معظم الأمر ، فقد يتعين - في حالات عديدة - أن تبني أولاً كنماذج أولية يمكن أن تكتسب منها الخبرة . وكوسيلة للإقلال من تكلفة التطوير يمكن لعدة بلدان وموردين صناعيين تقاسم نفقات تصميم النموذج وبناءه ومازال التساؤل مطروحا حتى الآن عما إذا كان هذا التدويل ممكناً بالنسبة لتطور تقني قد يصبح ذا استخدام تجاري مبكر . لقد كان التدويل ناجحاً للغاية في العمل صوب إقامة مفاعل اندماجي ، وذلك في فترة التصميم المفاهيمي الأولي للمفاعل التجريبي

الحراري النووي الدولي أو ايتير ، وهو مشروع نفذ تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومع ذلك ، فإن الاستخدام التجاري هنا لن يتسنى إلا بعد عدة عقود . وقد تكون الانواع الجديدة من المفاعلات الانشطارية متاحة للانتاج النمطي مع بدايات القرن الجديد . ومن المحتمل جدا أن بعض هذه الانواع قد تناسب أيضا الشبكات الأصغر والبني الأساسية الأضعف للبلدان النامية .

أما النتيجة الثالثة التي خلصت اليها مناقشة الوكالة الدولية للطاقة الذرية فمغادها أن الاطار المؤسسي المحيط بالتكنولوجيا النووية له ما للتكنولوجيا ذاتها من أهمية إن لم يكن أكثر . ويجب أن تكون عملية الترخيص مؤكدة وموثوقا بها . ولا بد أن يحدد معدل الكهرباء على أساس أن هذا الاستثمار قد يكون مربحا ، وأن يكون المناخ الاجتماعي مهيئا لامكانية نقل الوقود ، واستهلاك الوقود المخزون والتصريف الآمن للنفايات . وبعبارة أخرى ، يجب ألا تكون مآكينات ومعدات الطاقة النووية فحسب هي الملائمة لحدوث التنافس بل والبرامج المحيطة بها أيضا .

لقد ذكرت أن التصريف الآمن للنفايات المشعة أحد الأمور التي تركز لها الوكالة الدولية للطاقة الذرية اهتماما كبيرا . فلقد ظلت لوقت طويل الجوانب المادية والتقنية لتصريف النفايات موضوع تعاون دولي وليس هناك من شك في المجتمعات النووية إزاء القدرة التكنولوجية على تحقيق تصريف آمن لكل النفايات المشعة بما فيها النفايات ذات المستوى العالي - ويعني بالتصريف الآمن وجود طرق لا تعرض الأجيال الحالية أو المقبلة لمزيد من الإشعاع الخطر . إن الكمية المحدودة من الغائض الناجم عن صناعة القوى النووية هي التي تمكن تقنيا واقتصاديا من معاملة كل هذا الغائض وتصريفه على نحو آمن . فكل الكهرباء التي ولّدتها الطاقة النووية في العام الماضي لم ينجم عنها سوى ٧ آلاف طن من الوقود النووي المستهلك . ولو كان توليد نفس القدر من الكهرباء عن طريق احراق الفحم لا عن طريق الطاقة النووية ، لكانت المعادن السامة الثقيلة الناجمة عن ذلك - بما فيها الزرنيخ والقصدير والرصاص والغاناديوم - قد وصلت وحدها إلى حوالي ١٠٠ ألف طن . وبالإضافة إلى ذلك يكون هناك - بطبيعة الحال - ٨٠٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون وعشرات الملايين من أطنان

شاني أكسيد الكبريت والأكسيد النتري "الغاز الضاحل" ، حتى باستخدام أفضل المعسـدات المتاحة من مداخل تنظيف الغاز .

إن الارتياح الذي تواجهه صناعة القوى النووية بشأن تصريف النفايات لا يتصل بصفات النفايات أو وجود مواقع تصريف مناسبة جيولوجيا فحسب ، بل بالأحرى بقدرة المجتمعات على التوصل إلى قرارات في شأن هذه الأمور . وقد عبّر رئيس الفريق الاستشاري للسلامة النووية الدولية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن هذا التفكير بإيجاز بليغ على النحو التالي :

"إن مشكلة النفايات المشعة التي لم تحل مشكلة سياسية أكثر منها

تقنية ويتطلب حلها مزيدا من أنواع الشجاعة أكثر من القدرات العقلية" .
وإذا كان الجانب التقني للتصريف الآمن للنفايات المشعة لم يعد يتطلب أي جهد دولي كبير ، إلا أنه - مع ذلك - من المستصوب التوصل إلى توافق آراء دولي بشأن المعايير الخاصة بهذا التصريف الآمن . أما فيما يتعلق بالنفايات المشعة ذات المستوى المنخفض والمتوسط فهذه المعايير موجودة بالفعل منذ وقت بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ويسعدني أن أخبركم أن مجلس محافظي الوكالة أقر بالاجماع في أيلول/سبتمبر من هذا العام معايير دولية أيضا بالنسبة للتصريف الآمن للنفايات المشعة ذات المستوى العالي . وقبل أن أترك موضوع النفايات النووية أود أن أذكر أيضا أنه ، بالرغم من عدم وجود أية حالة لالقاء النفايات النووية في البلدان النامية ، فهذه الفريق عامل في الوكالة من المتوقع أن يقدم خلال العام القادم مدونة ممارسة ستحدد شروطا صارمة بالنسبة لتصدير أية نفايات نووية .

إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم إلى الأمم المتحدة عن أنشطة الوكالة في دعم التنمية القابلة للاستمرار الذي أشرت إليه منذ برهة وتقريرها السنوي المقدم إلى الجمعية العامة ، يوضحان المدى الكبير الذي تذهب إليه أنشطة الوكالة المتصلة بالزراعة والمائيات والعلم البيطري والصناعة في خدمة التنمية القابلة للاستمرار . هذه أيضا هي المجالات الحيوية التي تهتم غالبية دولنا النامية الاعضاء والتي تنفق فيها معظم موارد الوكالة للمساعدة التقنية .

واسمحوا لي أن أشير فقط إلى مثالين محددين يتسمان بالاهمية في الوقت الحالي . أولهما مشروع كبير مع البرازيل تلعب فيه التقنيات النووية دورا رئيسيا في استقضاء الآثار الحالية على البيئيات والمناخ في منطقة الامازون بالبرازيل ، والثاني في الجماهيرية العربية الليبية ، حيث اكتشفت مؤخرا الدودة الحلزونية الافة العالمية الجديدة للمرة الاولى خارج القارتين الأمريكيتين . وإذا تركت هذه الافة تنتشر ستصبح بلاء خطيرا يجتاح افريقيا . وستتعاون الوكالة مع منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة في استخدام تقنية الحشرات العقيمة للقيام بجهد يرمي إلى استئصال الدودة الحلزونية تماما من شمال افريقيا . وتعتمد هذه التقنية على إطلاق مجموعات كبيرة متتالية من ذكور الذباب المعقمة بالإشعاع ، وقد نجحت في استئصال الدودة الحلزونية من الولايات المتحدة الأمريكية ومن معظم أراضي المكسيك .

سبق أن قدمت من قبل تقريرا إلى الجمعية العامة حول برامج التعاون الاقليمية الناجحة التي ساعدت الوكالة على تنفيذها في جنوب آسيا ، والشرق الأقصى ، وأمريكا اللاتينية . ونحن نرحب بصفة خاصة بمناخ التعاون بين الجنوب والجنوب الذي ساد بدرجة ملحوظة في هذه البرامج . ونتوقع أن يتبع ذلك تنفيذ برنامج تعاون اقليمي مماثل لافريقيا في القريب العاجل .

لا يسعني أن أختتم هذا التقرير دون أن استرعي اهتمام الجمعية العامة إلى التدهور المستمر في أحوال خدمة الموظفين في الفئات المهنية والفئات التي تعلوها . واسمحوا لي أن أقدم للجمعية مجرد مثال واحد على ذلك . لقد انخفض المرتب الصافي الذي يتقاضاه موظف في المستوى الخامس من الفئة المهنية الرابعة في فيينا بنحو ٧,٤ في المائة في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩ . وإذا أخذنا التضخم في الاعتبار ، ستنخفض القوة الشرائية بنحو ١٧ في المائة . وسيكون من المؤسف حقا ألا نتمكن من الاحتفاظ بفعالية الخدمة المدنية الدولية ، في الوقت الذي يتسع فيه نطاق التعاون الدولي سريعا مع الطلبات المتزايدة التي تلقى على عواتق موظفي الامانات . ومن الضروري التوصل إلى حل شامل لهذه المسألة . فهل لي أن أضيف أن رفع الروح المعنوية وتعزيز النزاهة بين الموظفين لا تكفلهما تقارير ترفعها الدول الاعضاء عن هذه الممارسات بقدر ما يكفل ذلك دفع مرتبات اضافية لمواطنيها . وهل لي أن أضيف أيضا أن عدم

مقدرتنا على توفير المرتبات والاستحقاقات المتصلة بها في مستويات تنافسية ، قد خلق بالفعل صعوبات فيما يتعلق بتعيين الموظفين في وكالة كوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تحتاج إلى مهندسين وعلماء من كوادز ممتازة .

لقد تحسّن المناخ الدولي كثيرا في الاعوام القليلة الماضية . وفي إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، مازالت الدول الاعضاء تكشف التعاون فيما بينها على نطاق واسع في مجالات : التشغيل المأمون للقوى النووية ، والمناولة المأمونة للنفايات النووية ، واستخدام التقنيات النووية لخدمة التنمية القابلة للاستمرار ، والتوسع فيها ، وادخال مزيد من التحسينات على ضمانات الوكالة للتحقق من استخدام المنشآت النووية في الأغراض السلمية فقط . واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن الامل في أن تزداد هذه المنشآت السلمية الخاضعة للضمانات ، وأن تقل المنشآت النووية العسكرية . إن الوظيفة المزدوجة للوكالة هي أن تعزز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وتسهم في الجهود الرامية إلى الخيلولة دون زيادة انتشار الاسلحة النووية . وفي هذين المجالين ، يسرني أن أحيط الجمعية علما بأن الوكالة تستخدم قدراتها بالكامل .

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن الشكر لحكومة النمسا بمصفة خاصة ، لانها دولة مضيفة تبذل ما في وسعها لتقديم المساعدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وللعديد من المنظمات الاخرى من أسرة الامم المتحدة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الان لممثل

اليابان لتقديم مشروع القرار A/44/L.18 .

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أيّما

سرور أن أستهل المناقشة حول تقرير الوكالة بتوجيه الشكر للمدير العام ، السيد هانز بليكس ، على بيانه الذي قدّم فيه باقتدار تقرير الوكالة وبين بوضوح مهام وأولويات الوكالة . وما من شك في أن الوكالة قد اضطلعت بمهمتها الخطيرة بنجاح ، لفترة تربو على ٣٠ عاما ، كمنظمة تقنية عالمية للنهوض باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، مع مساهمتها في منع الانتشار النووي . وادراكا منا لدور الوكالة

الهام ، يود وفد بلدي أن يؤكد مرة أخرى تأييد اليابان المستمر للوكالة ومختلف برامجها وأنشطتها في تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

بالإشارة إلى الذكرى السنوية العشرين لتوقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام الماضي ، والمؤتمر الاستعراضي الرابع القادم في العام المقبل ، يود وفدي أن يفتتح هذه الفرصة لكي يؤكد الأهمية الكبرى لهذه المعاهدة في مجال منع الانتشار النووي . وتأمل اليابان أن يزداد نظام معاهدة عدم الانتشار اتساعاً في طابعه العالمي وأن يكفل التنفيذ الفعال لنظام الضمانات . وفي هذا الصدد ، فإن انضمام الصين لمعاهدة الخضاع الطوعي لضمانات الوكالة يعد خطوة هامة . وهذا يعني أن كل الدول الحائزة للأسلحة النووية تقبل الآن نظام ضمانات الوكالة . وبالإضافة إلى ذلك ، يسر وفد بلدي أن يعلم أن فييت نام قد أبرمت مؤخراً اتفاق ضمانات مع الوكالة ، ونعتقد أن هذا تطور هام صوب تعزيز مصداقية نظام ضمانات الوكالة .

فيما يتعلق بالتطورات التي وقعت في المؤتمر العام الذي عقدته الوكالة مؤخراً ، يقدّر وفد بلدي التأييد الواسع النطاق الذي أعرب عنه في المؤتمر لبرنامج الوكالة واعتماد قرارات تتصل بمجالات أساسية للتنمية العالمية للطاقة النووية ، ولاسيما في المسائل المتعلقة بالسلامة النووية ، وتناول النفايات وإدارة محطات القوى النووية المتطورة .

لقد نظرت في المسائل العالمية المتعلقة بالبيئة ، محافل مختلفة كمؤتمر المجلس الوزاري للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد في أيار/مايو من هذا العام ، واجتماع قمة البلدان الصناعية السبعة في آب/أغسطس . وتأكدت مرة أخرى أهمية الطاقة النووية كمصدر للطاقة لا يؤدي إلى إطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون ، ولاسيما فيما يتعلق بأثر الدفيئة . وتؤيد اليابان أنشطة الوكالة الجارية في المسائل المتعلقة بالبيئة ، خاصة في مجالات السلامة النووية ، والحماية من الإشعاعات ، وتناول النفايات النووية .

بغية العمل على تذليل المعاص أمام استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، من الضروري أن نحصل على تفهم الجمهور وتعاونه . وانطلاقاً من هذا الهدف ، وبأمل أن تظلم الوكالة بأنشطة شاملة ترمي إلى تعميق الفهم العام ، بضرورة الطاقة

النووية وسلامتها ، قررت اليابان أن تقدم هذا العام مساهمة خاصة من أجل هذه الأنشطة .

نظرا لأن اليابان قد اضطلعت برئاسة مجلس محافظي الوكالة في فيينا ، يشرفني ، بالنيابة عن فنزويلا وتشيكوسلوفاكيا ، وأعضاء المكتب الآخرين ، وباسم اليابان ، أن أقدم مشروع القرار A/44/L.18 ، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" . وقد نتج مشروع القرار عن مشاورات مكثفة أجريت بين البلدان الاعضاء المهمة في كل من فيينا ونيويورك ، ويتبع مشروع القرار إلى حد بعيد صياغة ونص القرارات السابقة التي اعتمدها الجمعية العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال ، مع بعض اضافات في الديباجة تبين أنشطة السلامة النووية التي اضطلعت بها الوكالة مؤخرا .

في الفقرتين الأولى والثانية من منطوق مشروع القرار ، تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتؤكد ثقتها في دور الوكالة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار ، تحت الجمعية ،

"جميع الدول على العمل جاهدة من أجل قيام تعاون دولي فعال ومنسجم عند تنفيذ أعمال الوكالة ، وفقا لنظامها الأساسي ، ومن أجل تشجيع استخدام الطاقة النووية وتطبيق التدابير اللازمة لزيادة تعزيز سلامة المنشآت النووية والتقليل إلى أدنى حد من الأخطار التي تهدد الحياة والصحة والبيئة ؛ ومن أجل تعزيز ما يقدم إلى البلدان النامية من مساعدة تقنية وتعاون تقني ، ومن أجل تأمين فعالية نظام ضمانات الوكالة وكفاءته ؛

في الفقرة ٤ من المنطوق ، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يحيل إلى المدير العام ما يتصل بأنشطة الوكالة من محاضر الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة .

ونحن على ثقة من أن الجمعية العامة ، تماشيا مع التقليد المتبع ، وبالنظر إلى أهمية المسائل الواردة في مشروع القرار هذا ، ستعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠